الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة:2005-2013

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة: **سامر زلاسي**

لبنى بابا سعيد

لجنة المناقشة

أحمد الباي	أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر بالوادي	رئيسا
سامر زلاسي	أستاذ مساعد بجامعة حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
بوبكر كحلة	أستاذ مساعد بجامعة حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

إهداء

إلى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله،

أهدي ثمرة من ثمار غرسه

أبي العزيز

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة

صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر

على سراج الأمل بلا فتور أو كلل

رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء

وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء

إليك **أمي**

إلى من هم اقرب أليّ من روحي

إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

إخوتي

بهاء، قيس، نور الهدى، رميصاء

بكل الحب.. إلى رفيق دربي

إلى من سار معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة

بذرناه معاً.. وحصدناه معاً

وسنبقى معاً.. بإذن الله

عبد الحق

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي

تذكاراً وتقديراً

أصدقائي

أسبا، سولاف، مريم، خديجة، وهاجر

لبنى

شكر وعرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾

الآية15 من سورة الأحقاف

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية

وقبل أن أمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى الأستاذ الفاضل

الذي قدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة

زلاسي سامي

وكذلك أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث وكان عونا لي في بحثي هذا

واخص بالذكر

رياض

لبنى

ملخص:

تعد التنميّة الاقتصادية من أحد أهم الأهداف التي تسعى دول العالم لتحقيقها، فهي أساس تقدم المجتمعات ومقياس لرفاهيتها، هذا الاخير الذي يتأتى من خلال رأس مال بشري قادر على زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع ، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني كفؤ وفعال من جهة، وتوفر ارفع مستوى صحي ممكن باعتباره مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية من جهة أخرى، ولهذا اجمعت الدول سنويا على رصد مخصصات مالية ضخمة لكل من قطاع التعليم والصحة، ووعيا من الجزائر بكل هذا وفي إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر، أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية مكانة متزايدة الأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وهي إشارة إلى مغادرتها الاقتصاد النامي إلى الصناعي المتقدم.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، الاستثمار في التعليم، الاستثمار في الصحة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول	VI-III
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي حول الاستثمار في رأس المال البشري	27-7
تمهيد	08
المبحث الأول: مفهوم رأس المال البشري	09
أولا: تعريف رأس المال البشري	09
ثانيا:أهمية رأس المال البشري وخصائصه	11
ثالثا: مكونات ومؤشرات رأس المال البشري	13
رابعا: أسباب الحاجة لرأس المال البشري	14
المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار رأس المال البشري	16
أولا: تعريف الاستثمار رأس المال البشري	16
ثانيا: أهميةالاستثمارفيرأسالمالالبشري	17
ثالثا: العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري	18
المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري	20
أولا: نظرياتالاستثمارفيرأسالمالالبشري	20
ثانيا: أبعادالاستثمارفيرأسالمالالبشري ومحدداته	23
ثالثا: وسائلالاستثمار في رأسالمالالبشري وقيوده	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: دور التعليم ومساهمته في النمو الاقتصادي	47-28
تمهيد	29
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	30
أولا: مفهوم النموالاقتصادي	30
ثانيا: عناصرالنموالاقتصادي ومحدداته	33
ثالثا: مصادرالنموالاقتصادي ومقاييسه	35
رابعا: نظريات النمو الاقتصادي	38

المبحث الثاني: دور التعليم ومساهمته في النمو الاقتصادي	40
أولا: مفهوم التعليم	40
ثانيا: أوجه الفروقات بين كل من التربية، التعليم، التعلم، التكوين والتدريب	41
ثالثا: أهمية التعليم.	42
رابعا: تأثير التعليم في النمو الاقتصادي	43
المبحث الثالث:الصحة ودورها في النمو الاقتصادي	45
أولا: مفهوم الصحة	45
ثانيا:الصحة والنمو الاقتصادي	46
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: دور التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا–دراسة مقارنة –	77-49
تمهيد	50
المبحث الأول: التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في دولتي	51
أولا: النظام التعليمي في الجزائر	51
ثانيا: التعليم في ماليزيا	55
ثالثا:دراسة وتحليل مؤشرات التعليم	57
المبحث الثاني: واقع الصحة في الجزائر وماليزيا	67
أولا:الصحة في الجزائر	68
ثانيا: .الصحة في ماليزيا	68
ثالثا:مؤشرات الصحة في الجزائر وماليزيا	69
المبحث الثالث: تجربة الانطلاق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا	73
أولا: الجهودالجزائريةالمبذولةلتحقيقتنميةمواردبشريةورأسالمالالبشري	73
ثانيا:	75
خلاصة الفصل	78
خاتمة	83-79
قائمة المراجع	88-84

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	نسبة الأطفال الذين يحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر(%)	52
(2-3)	مرافق وهياكل قطاع التربية الوطنية بالجزائر	53
(3-3)	توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات	55
(4-3)	نسبة الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)	57
(5-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (صافي)	57
(6-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)	57
(7-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة	58
(8-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية اناث (%من الشريحة العمرية ذات الصلة)	58
(9-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية (إجمالي%) من الشريحة العمرية ذات الصلة	58
(10-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة اناث (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(11-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة ذكور شباب (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(12-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة اجمالي شباب (% من السكان في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(13-3)	معدل الرسوب المرحلة الابتدائية ذكور(% من إجمالي الذكور الملتحقين)	60
(14-3)	معدل الرسوب المرحلة الابتدائية اناث(% من إجمالي الاناث الملتحقين)	60
(15-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%صافي)	60
(16-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%اجمالي)	61
(17-3)	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من (% إجمالي)	61
(18-3)	الانفاق على التعليم (% من اجمالي الانفاق الحكومي)	61
(19-3)	الانفاق على التعليم (% من اجمالي الناتج المحلي)	62
(20-3)	نصيب الطالب من الانفاق في الابتدائي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	62
(21-3)	نصيب الطالب من الانفاق في المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	62
(22-3)	نصيب الطالب من الانفاق في مرحلة التعليم العالي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	63
(23-3)	اجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	64
(24-3)	نمو اجمالي الناتج المحلي (سنويا%)	65
(25-3)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	65
(26-3)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	65
(27-3)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	66
(28-3)	معدل المواليد (اجمالي لكل 1000 شخص)	69
(29-3)	معدل الوفيات الاولي (لكل 1000 شخص)	69
(30-3)	معدل وفيات الاطفال دون 5سنوات(اكل 1000 مولود حي)	70

(3-31)	الزيادة السكانية(%سنويا)	70
(3-32)	العمر المتوقع عند الولادة (اجمالي بالسنوات)	70
(3-33)	الانفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (%من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية)	71
(3-34)	الانفاق على الرعاية الصحية (%من اجمالي الناتج المحلي)	71
(3-35)	نصيب الفرد من الانفاق والرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	71

فهرسالأشكال

العنوان	الصفحة

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	نسبة الأطفال الذين يحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر(%)	52
(2-3)	مرافق وهياكل قطاع التربية الوطنية بالجزائر	53
(3-3)	توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات	55
(4-3)	نسبة الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)	57
(5-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (صافي)	57
(6-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)	57
(7-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة	58
(8-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية اناث (%من الشريحة العمرية ذات الصلة)	58
(9-3)	معدل إتمام مرحلة الابتدائية (إجمالي%) من الشريحة العمرية ذات الصلة	58
(10-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة اناث (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(11-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة ذكور شباب (% من الذكور في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(12-3)	معدل الالمام بالقراءة والكتابة اجمالي شباب (% من السكان في الشريحة العمرية 15-24 سنة)	59
(13-3)	معدل الرسوب المرحلة الابتدائية ذكور(% من إجمالي الذكور الملتحقين)	60
(14-3)	معدل الرسوب المرحلة الابتدائية اناث(% من إجمالي الاناث الملتحقين)	60
(15-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%صافي)	60
(16-3)	نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%اجمالي)	61
(17-3)	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من (% إجمالي)	61
(18-3)	الانفاق على التعليم (% من اجمالي الانفاق الحكومي)	61
(19-3)	الانفاق على التعليم (% من اجمالي الناتج المحلي)	62
(20-3)	نصيب الطالب من الانفاق في الابتدائي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	62
(21-3)	نصيب الطالب من الانفاق في المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	62
(22-3)	نصيب الطالب من الانفاق في مرحلة التعليم العالي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)	63
(23-3)	اجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	64
(24-3)	نمو اجمالي الناتج المحلي (سنويا%)	65
(25-3)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	65
(26-3)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	65
(27-3)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	66
(28-3)	معدل المواليد (اجمالي لكل 1000 شخص)	69
(29-3)	معدل الوفيات الاولي (لكل 1000 شخص)	69
(30-3)	معدل وفيات الاطفال دون 5سنوات(اكل 1000 مولود حي)	70

فهرس الجداول

(3-31)	الزيادة السكانية(%سنويا)	70
(3-32)	العمر المتوقع عند الولادة (اجمالي بالسنوات)	70
(3-33)	الانفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (%من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية)	71
(3-34)	الانفاق على الرعاية الصحية (%من اجمالي الناتج المحلي)	71
(3-35)	نصيب الفرد من الانفاق والرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	71

اتسم العقد الأخير من القرن الماضي بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الاقتصادية، وأصبح الطريق للاندماج الإيجابي في منظومة الاقتصادات المتقدمة رهناً بما يمكن إحرازه وتحقيقه في مجال الاستثمار في راس المال البشري من تعليم وتكوين وتدريب، وقبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. ولكي يتحقق هذا الهدف لابد ان يرتكز على عامل التعليم كركن اساسي في تراكم رأس المال البشري ، وتشير معظم نظريات النمو الاقتصادي إلى ان التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي – طويل الاجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عند ما تكون قوة العمل افضل تعليماً – لذا فأن ذلك يقود الى حقيقة بأن تراكم رأس المال البشري يعد عاملاً اساسياً في التقدم التقني ويعد عنصراً اساسياً من عناصر النمو المستدام للدول وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وتحليل مكوناته وأبعاده.

كما أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية، وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها .فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون سكان أصحاء .ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .ذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية .

وهنا تبرز تجربة كل من الجزائر وماليزيا كونهما انطلقتا من الاهتمام الكبير بالتعليم وفي مختلف المراحل وتحمل النفقات الكبيرة من جهة ، وتحسين صحة الناس من خلال تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وغيرها من جهة اخرى، ومن هنا يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى دواة، واحداث تغيرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانيات وكذا المعنيين العاملين وقد أدركت دول العا لم ومنها الجزائر وماليزيا أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، فهو وسيلتها وغايتها .فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

الإشكالية الرئيسية:

نظرا للأهمية البالغة للاستثمار في رأس المال البشري والدور الذي يؤديه و علاقته بالنمو الاقتصادي فقد كان محل اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و كذلك محل دراستنا انطلاقا من الاشكالية التالية:

ما هو دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.؟

1 - التساؤلات الفرعية:

إزاء الاهتمام بالتعليم بمختلف أنماطه ومراحله، واقتطاع ميزانيات خاصة له،كان هناك جدل بين إعطاءه بعدا اقتصاديا والنظر إليه على انه استثمار منتج يحقق مردوده على المدى البعيد أم مجرد سلعة استهلاكية.

ورغم كل أشكال هذا التقدم في المجال الصحي المؤكدة، يظل ضعف الحالة الصحية يشكل احد القيود التي تعوق العملية التنموية.

انطلاقا من هنا فان أهم التساؤلات التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور كالاتي:

– هل يساهم التعليم في دفع التنمية من خلال الكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تحقيق نمو اقتصادي؟

– هل يعتبر تحسين الظروف الصحية آلية لتحقيق نمو اقتصادي؟

2 - الفرضيات:

– يساهم التعليم في دفع التنمية من خلال الكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تحقيق نمو اقتصادي.

– يعتبر تحسين الظروف الصحية آلية لتحقيق نمو اقتصادي.

3 - مبررات اختيار الموضوع

–نظرا لأن الموضوع حديث نسبيا وهذا راجع لحداثة مصطلح الاستثمار في راس المال البشري.

–إبراز دور التعليم ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي لكونه استثمارا ذو عائد مستقبلي وليس تكلفة من خلال الانفاق في كافة مراحله.

–محاولة المساهمة في إيجاد الطرق التي يتم من خلالها تنمية المورد البشري وتحقيق النمو الاقتصادي.

–تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف واقع وأفاق التنمية البشرية في الجزائر.

–تحديد حجم ونوع المتطلبات البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب ضرورة التنمية والاضطلاع بمهامها مما يجعل النظام التربوي والتعليمي عاملا حيويًا لتطور المجتمع.

4 - أهداف الدراسة واهميها

تتبين أهداف الدراسة من خلال الاجابة عن الاسئلة التالية (هذه الاسئلة هي عناصر الدراسة)

- هل هناك اهتمام من طرف الدولة نحو قطاع التعليم ؟
- هل يوجد وعي بأهمية الصحة العامة والعمل على المحافظة عليها ؟
- هل ان الاهتمام بالتعليم و الصحة العامة يزيد من فاعلية الراس المال البشري ؟

أما أهميتها تكمن في أهمية الموضوع ،حيث يستمد اهميته من الدور الدي يلعبه التعليم كونه احد اساليب الاستثمار في راس المال البشري في الاقتصاد العالمي وخاصة مع بروز الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومة، حيث اهتمت الدول المتقدمة بتنمية مواردها البشرية باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن هنا يحتل موضوع تكوين رأس المال البشري أهمية خاصة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يمثل حجر الاساس في

كل تنمية أو تطور ومن هنا تتضح اهمية قطاع التربية والتعليم في تكوين الإنسان المنتج ودور هذا القطاع في تحديد حجم ونوع المتطلبات البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب ضرورة التنمية والاضطلاع بمهامها مما يجعل النظام التربوي والتعليمي عاملا حيويًا لتطور المجتمع.

5 - الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات لها علاقة بالموضوع منها:

دراسة وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة : الجزائر، مصر ، السعودية– دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2013-2014

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع هذه المحددات في ظل المداخل الجديدة التي تفرضها النظريات الحديثة للفكر التنموي و ممارسات الكثير من الاقتصاديات الناجحة في العالم ، بالإضافة إلى توضيح مدى ارتباط النمو الاقتصادي للدول الثلاث بالمحددات الحديثة له و تحديدا الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد.

لاحظ الباحث فيما يخص الهيكلة الاقتصادية للجزائر وجود العديد من التشوهات الهيكلية ،حيث ان اقتصادها يعاني من مشكلة التنويع الاقتصادي لاعتمادها بصفة شبه كلية على الإيرادات النفطية ، وقد انتهجت مجموعة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية تهدف تحفيز النمو الاقتصادي ، و قد كانت هذه الإصلاحات متزامنة مع ظهور تحولات اقتصادية عالمية أثرت على فلسفة العمل الاقتصادي ، فكانت هذه الإصلاحات في اتجاه الاعتماد على الاقتصاد الحر و آلية السوق و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ، وقد كانت النتائج الاقتصادية لهذه السياسات على مستوى النمو الاقتصادي جد متقلبة خلال 1990-2010 فمن خلال تحليل مسار النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة في نلاحظ أن هناك تقلبات شديدة مما يؤكد هشاشة البناء الاقتصادي و ارتباط النمو الاقتصادي بها بموارد محددة و شديدة التقلب و التغير ، و هذا ما يجعل النمو الاقتصادي للجزائر بعيد عن الرتابة والاستدامة

دراسة نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس –سطيف–،2013.

تكمن أهمية الدراسة في الجامعة التي تساهم في ترقية مجتمعهم وتطويره وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية راس المال البشري، والتي توصلت إلى أن التعليم يعدّ من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري أن ويساعد على سد احتياجات الأفراد ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده على التنمية البشرية، وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدائها لوظائفها، فمن خلال التكوين الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس المال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم.

دراسة لمحمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

ركزت على دراسة مبررات اعتبار الانفاق على التعليم استثمارا في الرأس المال البشري وتحليل المجهود الاستثماري الذي بذلته الجزائر مند استقلالها في سبيل تكوين وتراكم الرأس المال البشري لديها، واثار ذلك على نموها الاقتصادي من خلال العديد من المقاربات.

وصفوة القول خلصت الى ان الانفاق عل التعليم استثمار في تكوين وتراكم الرأس المال البشري، توليه كل الدول في العالم أهمية كبيرة وتعتبر الممول الأول والمهيمن على هذا النوع من الاستثمارات لما له من المزايا، حيث تخصص لذلك مبالغ هامة من ميزانياتها العامة السنوية، والجزائر بدورها لم تدخر أي جهد في سبيل تكوين الرأس المال البشري اللازم للنهوض بمسار التنمية الاقتصادية للبلد.

دراسة بعنوان الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه لنافر أيوب محمد علي احمد على الموقعwww.qou.edu/arabic/researchProgram

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه انطلاقا من تبيان مفهوم تنمية راس المال البشري والأهمية الاقتصادية لهذا الأخير، ثم دور التربية والتعليم في تكوين وبناء أ رس المال البشري، ثم قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في الوطن العربي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تركيز العديد من الد راسات النظرية والعلمية بشأن التقنية الاقتصادية والاجتماعية على أ رس المال البشري كواحد من أهم عوامل الإنتاج الممكن تراكمها مع الوقت، كما بين أن سبب الفجوة القائمة بين الدول النامية

والمتقدمة تعود إلى حد كبير إلى تكوين رأس المال البشري، لذا تحتم على الدول النامية أن تضع استراتيجية لتطوير إمكانات العنصر البشري فيها، إذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر.

أما بخصوص الدول العربية، فقد بينت الدراسة بأن الحكومات العربية خصصت خلال ثلاثين سنة الماضية موارد هامة لبناء الأنظمة التعليمية، ورغم الانجازات المهمة التي حققتها، إلا أن القطاع لايزال يعاني من مشاكل عديدة ولايزال العائد غير مشجع، لذا يرى الباحث ضرورة إحداث تغيير جذري في أنظمة التعليم الحالية

6 - الاطار الزماني والمكاني:

تم التركيز في هذه الدراسة على الجزائر وماليزيا كتجربة ناجحة في مجال الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تزامنت الدراسة النظرية مع الدراسة التطبيقية، بهدف تحقيق التوافق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي .أما فيما يخص الحدود الزمنية الدراسة، فقد تم تحليل معطيات كل من دولة الجزائر وماليزيا المتعلقة بالدراسة ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2013.

7 - المنهج والأدوات المستخدمة:

منهج البحث وصفي تحليلي بحيث سنعمل على استخدام المنهج الوصفي في طرح بعض المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري والنمو الاقتصادي هذا فيما يخص الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فنستخدمه في اعطاء لمحة عن طبيعة منظومة التعليم المطبقة في كل من الجزائر وماليزيا ،ثم المنهج الوصفي المقارن كان عند ابراز دور كل من التعليم والصحة من خلال الانفاق عليهما في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا من خلال الاستدلال بجملة من الارقام وتحليلها والتعليق عليها.

8 - صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي اعترضتني عند إنجاز هذه الدراسة نقص المعطيات والإحصائيات، وعدم تطابقها في بعض الأحيان إن توفرت وهذا فيما يتعلق بمؤشرات التعليم ، الصحة والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا، كما أن تحليل المعطيات يحتاج إلى ان يكون لدي الطالب خلفية على وضعية اقتصاد الدولتين ليتمكن من الالمام بالموضوع وتحليل المعطيات بشكل صحيح، بالإضافة إلى حداثة الموضوع التي ادت إلى نقص في المراجع.

9 - محتوى البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا وللإجابة على الأسئلة السابقة وغيرها اخترنا الهيكلة التالية:

الفصل الأول:

جاء تحت عنوان **الاطار النظري والمفاهيمي حول الاستثمار في الراس المال البشري** ، ففي المبحث الأول حاولت توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة برأس المال البشري، أما المبحث الثاني كانت لنا تغطية لجل المفاهيم المتعلقة بالاستثمار رأس المال البشري ،وتمكنت في المبحث الثالث من ابراز المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري.

الفصل الثاني:

وللمزيد من الاحاطة بالموضوع تم التعرض إلى **النمو الاقتصادي ورأس المال البشري** بدءا من إعطاء لمحة عن المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي ،وصولا إلى دور التعليم ومساهمته في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث :

وبالدخول في صلب الموضوع من خلال تناول الجانب التطبيقي **دور التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا–دراسة مقارنة –** ، حيث كان لابد من التعرض إلى التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في دولتي في المبحث الأول أما وفي المبحث الثاني كان لابد من اعطاء لمحة عن واقع الصحة في الجزائر وماليزيا ، وبالخوض في الموضع توجب الاستدلال بتجربة الانطلاق الى النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا في المبحث الثالث.

تمهيد:

يعد الاستثمار في ر أس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف انظمتها ومستويات نموها، حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الانتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم كما يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة ، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل.

إن الاهتمام الحالي بالاستثمار في رأس المال البشري سواء على مستوى المؤسسات من خلال التركيز على الموارد البشرية أو على مستوى الدولة من خلال نظم التعليم و التكوين و الرعاية الصحية نتاج تطور مستمر لمفهوم الرأسمال البشري و عوائده المختلفة بالنسبة للمؤسسة أو الدولة على حد سواء.

وعموما يمكن أن نقسم التناول العلمي لمفهوم الرأس مال البشري من قبل علماء الاقتصاد إلى التناول التقليدي و التناول الحديث ، و فيما يلي نستعرض أهم محطات تطور مفهوم الرأسمال البشري من خلال التطرق الى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم الرأس المال البشري**
- ✓ **المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار في الراس المال البشري**
- ✓ **المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري**

المبحث الأول: مفهوم رأس المال البشري

اقتصر اهتمام الاقتصاديين قبل عقد الستينيات من القرن الماضي على رأس المال المادي باعتباره أساسا للنمو والتنمية الاقتصادية، إذ كان التحليل الاقتصادي خلال العقود الماضية يرتكز على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي (الكلاسيكية) التي أهملت أهمية رأس المال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي ، إلى أن قدم شولتز سنة 1961 مفهوما جديدا لرأس المال يتضمن نوعين رئيسيين هما رأس المال البشري ورأس المال غير البشري، ومع تطور الدراسات الاقتصادية والمفاهيم، ظهرت أهمية رأس المال البشري، وازداد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة، من خلال استثماره عند عملية تكوينية، فالاستثمار في رأس المال البشري يعتبر احد الاستراتيجيات الإدارية الحديثة التي تركز على رفع إنتاجية الموظف من خلال التدريب والتعليم وتطوير مهاراته وقدراته الإبداعية.

من منطلق هذا الاستدلال، قسمنا هذا الجزء إلى عدة نقاط، تكون بدايته بتقديم عرض مختصر حول رأس المال البشري في شكل مدخل يضم كل من تعريفه، أهميته وخصائصه ، بالإضافة إلى التطرق لمؤشراته ومكوناته كما وجب التعريف بالأسباب التي أدت بكافة الدول بالاهتمام به.

أولا: تعريف رأس المال البشري

ظهر مفهوم رأس المال البشري بعد الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين كشولتز وبيكر، واللذين أكدا على أنه لا يقل أهمية عن باقي رؤوس الأموال الأخرى، خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية، والتي تحتاج مهارات ومتطلبات خاصة للتعامل معها مما يجعل التعليم والتدريب عناصر السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية.[1]

ولقد عارض فريق من الاقتصاديين القدامى مجرد التفكير في العنصر البشري كرأسمال أو كثروة وطنية حيث إن ذلك يعيد إلى الذاكرة عصر العبودية حيث كان رأس المال البشري مملوكا للسيد مثله مثل رأس المال المادي ولكن نجد من جانب آخر بعض الاقتصاديين الدين رأوا أن العنصر البشري يعتبر كرأس مال و من هؤلاء نجد الاقتصادي أدم سميث والذي اعتبر أن كل القدرات المكتسبة لسكان بلد بين ما كجزء من رأسمالها.[2]

[1] نادية إبراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس –سطيف–،2013،ص02.

[2] بودلالي علي، **أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر** ، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر تلمسان، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر.

وتشير العديد من الكتابات أن جاكوب مينسر هو أول من استخدم عبارة" الرأسمال البشري "في مقال نشره سنة 1958 وتلته بعدها وفي سنة 1961 الاقتصادي الشهير كتابات شولتز، ثم إسهامات بيكر سنة1964.[1]

فقد جاء مارشال ليؤكد على أهمية رأس المال البشري في التنمية بل ألح على ضرورة الاستثمار في التعليم و الاهتمام بالرعاية الصحية لذلك ظهر أنداك ما يسمى باقتصاديات الموارد البشرية، و تم إبراز الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري و التي ستساعد على حل عدة متناقضات، و ما زيادة معدل الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر دليل على ذلك و هذا راجع للاهتمام بالعنصر البشري نظرا لما يملك من علم و معرفة و تأثيره على الإنتاج و الإنتاجية هذا من جهة و من جهة أخرى يبين لنا فوائد الاستثمار في الموارد البشرية و أهميته البالغة على الإنتاج، هذا دون أن ننسى الدور الذي لعبه رأس البشري في بناء اقتصاديات الدول التي عانت من دمار الحرب العالمية.[2]

ويعرف شولتز رأس المال البشري على أنه (مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية، ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان.

ويرى" بيكر في كتابه " رأس المال البشري "الذي تم نشره عام 1964 ، أن المال البشري مماثل للوسائل المادية لإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية .وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشرى المتوفر .[3]

ويرى أيضا رأس المال البشري على أنه:

- **سلعة استهلاكية** :و هي طويلة المدى بحيث يستطيع الفرد التعلم و التكوين في كل زمان و مكان؛
- **سلعة خاصة** :و ذلك لأن كل فرد يمتلك كفاءاته الخاصة به و التي تتحدد حسب قدرته العقلية والجسمية و التي لا يمكن استغلالها بدون رضا مالكها.
- **سلعة إنتاجية**: حيث أن هذه الكفاءات و المهارات تحدد إنتاجية الفرد، و بالتالي يمكن اعتبارها عنصرا إنتاجيا مثلها مثل باقي العناصر الإنتاجية الأخرى كالموارد المالية و المادية و الأرض[4].

---

[1] نادية إبراهيمي، **مرجع سبق ذكره** ،ص 3.

[2] بودلالي علي ،**مرجع سبق ذكره**.

[3] نادية إبراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[4] بشيري فايزة، بوترعة باتول،**دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة رأس المال البشري دراسة ميدانية بمجمع صيدال، فرع فرمال –قسنطينة**–،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، –جامعة – قسنطينة،2013،ص112.

رغم أن التعريفات السابقة غير موحدة، إلا أن هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه فيما بينها، والتي تنظر أغلبها إلى رأس المال البشري باعتباره :مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانيات والخبرات التي يكتسبها أو يرثها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال الاستثمار الأخرى.

ثانيا: أهمية رأس المال البشري وخصائصه

1. أهمية رأس المال البشري

لقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الانسان وتأثيره الفاعل والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الانتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الانسان، وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الانتاجي الى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الانتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع وغيرت بذلك موقع الانسان ودفعته الى الامام في المراكز الانتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقياد ة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى اعداد الانسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي

وهكذا فان الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين الى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن مطلقًا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتكنيكي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي[1]

2. مميزات وخصائص رأس المال البشري

إن رأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه و هو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية الشخصية للأفراد، و هو يتميز بالخصوصية كونه موهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، و تحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه، و تنازله عن جميع العوائد المالية التي كان سيحصل عليها في الحاضر مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل.

[1] نافز أيوب محمد" علي احمد"، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه**، فلسطين، على الموقع : www.qou.edu/arabic/researchProgram ص7.

ومنه فهو يتميز بمايلي:

1.2 محدودية رأس المال البشري

إن إمكانيات تراكم رأس المال البشري ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية و العقلية للفرد، و بما أن تكلفة الاستثمار تتزايد مع مرور الوقت، تجد أن تحصيل عوائد الاستثمار محدودة بدورة حياة الفرد، حيث أن قابلية الفرد للتكوين مرهونة بمدى تنازله عن العوائد المالية التي يمكن أن يتحصل عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية اكبر في المستقبل؛

2.2 عدم مرئية رأس المال البشري

عدم مرئية رأس المال البشري من أول وهلة ، نعني به أن المعارف والقدرات الممتلكة من قبل الأفراد، لا يمكن تمييزها أو معرفتها من أول وهلة حيث أنه في بداية علاقة العمل ، لا تستطيع المنظمة أن تتعرف على القدرات و الكفاءات الحقيقية لأفرادها إلا بعد التعرف على الشهادات العلمية للفرد و التي تحمل مؤشرا هاما يتمثل في تكلفة الاستثمار طوال فترة التكوين ، إلى جانب الخبرات و الكفاءات و التجربة المهنية التي يتمتع بها الأفراد و التي تظهر من خلال مستويات الأداء و الإنتاجية؛

3.2 خصوصية رأس المال البشري

رأس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل زمان ومكان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد، وهو يتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه، وتنازله عن جميع العوائد المالية التي سيحصل عليها في الحاضر، مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل؛[1]

4.2 عدم ارتباط مالك رأس المال البشري بالاستثمار البشري بصفة شخصية

فرغم قدرة الفرد على تأجير استثماره لصاحب العمل إلا أنه ليس باستطاعته بيعه، كما تستطيع المنظمة بيع أصل من أصولها؛

5.2 عدم إمكانية استهلاك رأس المال البشري بالطريقة التقليدية للاستهلاك

حيث يمكن فقدانه بمجمله بمجرد موت صاحبه ، و هذا ما يدعي إلى زيادة معدل الخطر في الاستثمار البشري.

[1] بن عمار حسيبة، **تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009.ص18 .

تجدر الإشارة إلى أنه، يتطلب الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وقتا طويلا مقارنة بالوقت المستغرق في الاستثمار في رأس المال المادي.[1]

ثالثا: مكونات ومؤشرات رأس المال البشري

1. مكونات رأس المال البشري

يمكن إيجازها في ما يلي :

1.1 **الكفاءات** :هي مجموعة المعارف، الاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة؛

2.1 **التجارب و الخبرات** :وهي مختلف التجارب و الخبرات العلمية و العملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة؛

3.1 **المعارف و المؤهلات** :و هي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين و التعليم.

2. مؤشرات رأس المال البشري

1.2 مؤشر الأمية:

يعتبر معدل الأمية من المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا، ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، وتمثل فجوة يتوجب ردمها، وانتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.

2.2 مؤشر التمدرس:

يشير معدل التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 " سنة فما فوق " على مقاعد الدراسة.

3.2 مؤشر الرقم القياسي للتعليم:

وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة، كما يشمل أيضا معدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث، باعتبارها مؤشرا على نوعية التعلم في كل مرحلة من مراحل التعليم.

[1] حسن رواية، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص ص82-84.

4.2 مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم:

هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، وتوجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي، ونظرة أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الاعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية والمعلمين والأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام هذا البلد أو ذاك التعليم[1].

5.2 مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتروح ما بين القيمتين الصفر والواحد وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدولة في ثلاثة جوانب مهمة هي:

- مدة الحياة ومستوى الصحة؛
- التمدرس وتلقي المعارف؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام[2] .

رابعا: أسباب الحاجة لرأس المال البشري:

تشهد الفترة الحالية تقدما هائلا و تغيرا متسرعا علي جميع المستويات (الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية) ، وهذا ما أدى إلى إحداث فجوة بين متطلبات التغير و قدرة الأفراد على التكيف مع هذا التغير مما أكد على ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار في الرأسمال البشري كمفتاح للمواكبة و التطور.غير أنه هناك أسباب أخرى سرعت من وضوح صورة الحاجة إلى الرأسمال البشري و نذكر منها ما يلي:

1. أسباب تاريخية:

هذه الأسباب هي سليلة التغيرات التاريخية على مختلف الأصعدة و التي نذكر منها:

- فشل النموذج الاقتصادي المعتمد على رأس المال المادي في تحقيق التنمية.

[1] عبد القادر، لعريفي عودة، **مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- ،ص ص7-10.

[2] نادية ابراهيمي، **مرجع سبق ذكره**،ص10.

- تغير المفاهيم حول العنصر البشري من اعتباره كمجرد عامل ثم ظهور إدارة الأفراد لتتطور بعد ذلك إدارة الموارد البشرية التي تعتبر العنصر البشري أصل من أصول المؤسسة.
- ظهور علوم جديدة تبحث في أهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية مثل علم اقتصاديات التعليم.
- ظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري لشولتز في الستينات وما تبعها من أبحاث وتطبيقات.
- تطور أساليب ووسائل إدارة الموارد البشرية لتشمل مفاهيم جديدة منها مفهوم دورة حياة العاملين و مفهوم خريطة الإحلال و مفهوم تحليل محفظة الموارد البشرية.

2. أسباب اقتصادية واجتماعية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية الأكثر تأثيرا في بلورة الحاجة إلى الرأسمال البشري و التي من أهمها نجد:

-زيادة حدة المنافسة.

-فقدان الاستقرار في النظام الاقتصادي.

-انفتاح النظام الاقتصادي على العالم الخارجي و بالتركيز على المجالات الإنتاجية و الخدمية.

-تفاقم المشاكل المرتبطة بالموارد منها مشاكل الطاقة و الندرة و تقلبات الأسعار.

-اهتزاز القيم و التغير في اتجاهات الأفراد.

-زيادة مستويات الهجرة.

-ظهور و نمو التنظيمات العمالية و مفاهيم العدالة الاجتماعية.

3. أسباب تكنولوجية:

تعتبر هذه الأسباب نتاج الثورة العلمية و الطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و من أهم هذه الأسباب نجد:

- التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات و المعرفة.
- الاستعمال المكثف للحواسب الالكترونية في عمليات إدارة الموارد البشرية مثل إنشاء بنك المعلومات للعاملين في أسواق العمل لأغراض التخطيط و اتخاذ القرارات و ربطها بشبكة معلومات تخدم أسواق دولية.
- الانفجار العلمي و التكنولوجي مما أدى إلى ظهور صناعات جديدة كالصناعات الالكترونية وصناعة الخامات...)
- التحول من قيم العمل الجاد في الخمسينات إلى تحقيق الرفاهية و قيمها.

- التوجه نحو النظام الشبكي الذي يناسب عصر اللامركزية و التدقيق المتسارع للمعلومات.
- التركيز على الجهد الفكري للعامل أكثر من الجهد العضلي، حيث أصبح عمله لا يقاس بالساعات و إنما لقدرتهم على اتخاذ القرارات.
- الابتكار و المرونة في تطبيق الأساليب الإدارية[1].

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار رأس المال البشري

أدى الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم " رأس المال البشري " وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للاستثمار في رأس المال البشري، كما وكيفاوعمقا .وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز على المعرفة ، وتعمل على تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج يتطلب ذلك تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف.

لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشري دائم الترقي ودائم النمو، سواء على المستوى الفردي أم على صعيد المجتمعات.

من خلال ما تقدم في هذا الطرح تم التعرض الى تحديد مفهوم شامل للاستثمار في راس المال البشري من خلال التطرق الى كل من أميته سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة ثم تحديد الابعاد التي يقوم عليها

أولا: تعريف الاستثمار رأس المال البشري

يعني الاستثمار في رأس المال البشري الإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا و عقليا ومهاريا وذلك من خلال طفولته وحتى خلال حياته الإنتاجية ومن أهم مجالات الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على الصحة، والتعليم، والتغذية، والتكوين.[2]

كما يعرف بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.[3]

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري هو إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته.[1]

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة :الجزائر، مصر ، السعودية– دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2013–2014،ص ص 74–75.

[2] بودلالي علي ،**مرجع سبق ذكره**.

[3] محمد أليفي،فرعون أحمد، **الاستثمار ي رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة** ، ورقة عمل إلى الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، المسيلة،14–15،افريل ،2009،ص295.

وعليه يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات، مهارات، معلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه.[2]

ثانيا: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري :

لقد أكد مارشال على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محددة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذاك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

وتتمثل أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري أيضا في تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية مع المستجدات

والتطورات البيئية المتسارعة ، وتظهر هذه الأهمية على مستوى الفرد و على مستوى المؤسسة.

1. على مستوى الفرد

هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة و التي من أهمها نجد:

- تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم والتكنولوجيا
- اكتساب المعارف والمهارات التحليلية و الابتكارات و القيادات.
- تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المكتسبة.
- تحريك القدرات الفنية والعملية وتوجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة.
- إتاحة الفرصة للنمو والترقية و إفساح المجال للإبداع و الابتكار.

2. على مستوى المؤسسة

إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأسمال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة والتي من بينها نجد:

---

[1] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل، عمان، 2007، ص171.

[2] سراج وهيبة،ستي عبد الحميد، **أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري** ،الملتقى الدولي الخامس حول :رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

– مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي و الاجتماعي و مواكبة التطور العلمي و التكنولوجي.

– خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة.

–التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل و القدرات المتاحة.

–الحفاظ على مستوى معين من القدرات و المهارات الضرورية لتطور واستمرارية المؤسسة.

–مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.

–مقاومة ومنع تقادم المهارات خاصة في ميدان الهندسة والعلوم و الوظائف المتخصصة في مجال الإعلام الآلي والالكترونيات.

–تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية و تلبية متطلبات الجودة.

–تقليل التكاليف والخسائر في الإنتاج والتجهيزات.

–تخفيض معدلات الغياب ومعدل دوران العمل.

–القضاء على رتابة ونمطية العمل.

-خلق جو يسوده التعاون المشترك و الولاء الاجتماعي و الرغبة في تحقيق الأهداف[1].

ثالثا: العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري

يرتبط الاستثمار في رأس المال البشري بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

1. العوامل الجغرافية:

تشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها.

فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة، بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة ،إما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلاد العربية تبدأ في شهر يوليو وتنتهي في سبتمبر لارتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، بينما تبدأ هذه العطلة في البرازيل في شهر ديسمبر وتنتهي في فبراير لأنها شهور الصيف في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي.

[1] خالد عبد الرحيم الليتي ، **إدارة الموارد البشرية** ، دار وائل ، عمان ،2005 ،ص55.

أما البيئة فانه في كثير من الدول يتم إدخال جانبا من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية، أو زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية.

وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة واتساع الرقعة الزراعية أو الموارد التعدينية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فان وجود هذه الموارد وتحقيق عائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

2. **العوامل السلوكية:**

يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني، حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق.

وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بإعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات.

3. **العوامل الاجتماعية:**

وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي ويأتي تأثير الدين بمشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها.

أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده.

وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فانه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية تكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراد إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لكافة سكان المجتمع في سن التعليم أو لفئات معينة منه.

4. **العوامل الاقتصادية:**

هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للإنفاق

الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيادي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

5. العوامل السياسية:

حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول الأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الإيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدول المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته.[1]

المبحث الثالث: المرتكزات الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري

أولا: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري:

قبل التطرق إلى أهم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري، تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت نظرية رأس المال البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، من خلال مقال " الاستثمار في الرأسمال البشري "الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز سنة1961.[2]

من رواد هذه النظرية ادم سميت ، الفريد مارشال ،جون ستيوارت ميل ، ديفيد ريكارد، تيودور شولتز ،جاري بيكر.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس إن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث و دراسات شولتز و أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار و القبول الواسع إلا بظهور نظريات شولتز وبيكر و غيرهم ، إلا أنا لجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، حيث ظهرت عدة محاولات في هذه الفترة للأهداف التالية:

- جلب الانتباه إلى أهمية الموارد البشرية ؛

[1] ورقة عمل في **الاستثمار في رأس المال البشري** ، مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية2007 ص .6 على الموقع الاليكتروني : www.abahe.co.uk

[2] سميرة عبد الصمد، :**مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية** بالملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير– جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- تحديد ماهية رأس المال البشري ، و إدخال مهارات الفرد كأحد مكوناته الرئيسية، و التركيز على أن الاستثمار البشري هو الوحيد القادر على تحسين مهارات الفرد و كفاءاته؛
- تقدير قيمة رأس المال البشري لتقدير حجم الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية المتراكم ومنه إلى تحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع؛
- إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتجة عن وفاة الأفراد؛
- تحديد الربح الاقتصادي لرأس المال البشري الناتج عن الاستثمار في كل من مجالات الصحة والتدريب والتعليم.

1. نظرية تيودور شولتز1961

حاول شولتز البحث عن تفسيرات علمية لتفسير الزيادة في الدخل، إذ أنه حول الانتباه من مجرد الاهتمام برأس المال المادي إلى الاهتمام برأس المال البشري، و ذلك لأنه لاحظ إهمال الثروة البشرية من طرف الاقتصاديين في تلك الفترة ، و ركز كل اهتماماته إلى هدف الوصول إلى صياغة نظرية الاستثمار في رأس المال البشري و التي تهدف إلى التنمية و التطور الاقتصاديين.

و يعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد، حيث أنه أشار إلى وجوب اعتبار مهارات و كفاءات و معارف الفرد شكلا من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه. فمن وجهت نظره ، أن هذا النوع من الاستثمار يحقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية، أكثر مما يحققه الاستثمار في رأس المال المادي ، و بالتالي فهو يرى أن نمو رأس المال البشري ، يمكن أن يكون من أهم مميزات النظام الاقتصادي.

وقد بين شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاثة فرضيات أساسية و هي:

– أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري؛

– يمكن تفسير الفروقات في الإيرادات طبقا للفروقات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد؛

– يمكن تحقيق العدالة في الدخل عن طريق زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي .

وقد بنى شولتز مفاهيمه هذه، بناء على فرضية أساسية مفادها وجود زيادة في الدخل القومي نتيجة الاستثمار في الموارد البشرية ، وهو يشير إلى أنه بالرغم من صعوبة وضع مثل هذه الفرضية موضع الاختبار ، إلا أنه هناك الكثير من المؤشرات التي تبين وجود جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لا يمكن تفسيرها ،إذا ما تمت المقارنة

بين الزيادة في الناتج القومي كمخرجات ، و بتلك الزيادة في الموارد المستغلة في تحقيق هذا الناتج كمدخلات، ومثل هذا الجزء يمكن تفسيره من خلال المفاهيم الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية.

2. نظرية بيكر1962

ركز " بيكر " من خلال أبحاثه في الرأسمال البشري على عملية الاستثمار في التدريب بعدما بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم ورعاية صحية، إذ يعتبر التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية و في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات ،وقد اهتم " بيكر " بمعدل العائد على الاستثمار واعتبره المرجع الأساسي في تحديد المقدار الواجب إنفاقه على رأس المال البشري وفي محاولته لتوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التدريبية، فرق " بيكر " بين التدريب العام والتدريب المتخصص، وتناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل وتكلفة كل من نوعي التدريب السابقين.

فالتدريب العام هو ذلك النوع من التدريب الذي يحصل من خلاله الفرد على مهارات عامة يفيد بها منظمته كما أنه يمكن أن ينقلها إلى منظمة أخرى، وعليه فإن الفرد هو من يتحمل تكلفة هذا التدريب، وبالتالي فمعدل دوران

العمل لا يرتبط ارتباطا قويا بتكاليف التدريب العام؛ أما التدريب المتخصص، فتتحمل فيه المنظمة كل التكاليف " ويرجع هذا إلى أن التدريب المتخصص قد لا يتناسب مع طبيعة ومتطلبات العمل في أي منظمة أخرى، ومن المحتمل أن تحقق المنظمة من هذا التدريب المتخصص عائدا مرتفعا نظرا للمهارات المرتفعة والتأهيل الجيد للأفراد. وبالنظر إلى التكلفة المرتفعة لهذا النوع من التدريب، فإن ترك الفرد المتدرب لعمله يعد خسارة رأسمالية للمنظمة وعليه فإنه يتحتم على هذه الأخيرة دفع أجور أعلى وتوفير ظروف عمل أحسن حفاظا على أفرادها .

إذن، يعد بيكر من أهم الباحثين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري ، إذ أنه حول تركيزه إلى دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي و غير المادي من خلال الموارد في رأس المال البشري.

حيث أنه بدأ دراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم و صحة و تكوين و ركز أبحاثه و دراسته على التدريب.[1]

[1] محمد الصالح قريشي، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية : دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف و الرافعات** مذكرة رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2005،ص ص22-23.

ثانيا: أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري ومحدداته

1. أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

زيادة الاهتمام بالمورد البشري مرتبط بعدة أبعاد نلخصها فيما يلي:

1.1 البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد و تمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية و الثرات الثقافي و اللغة والآداب ، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله؛

2.1 البعد الاقتصادي: من خلال الموارد البشرية المؤهلة و المدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة و يوفر احتياجات سكانها من السلع و الخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما،تكوينا و تدريبا ، لديه فرصة اكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية؛

3.1 البعد الاجتماعي: فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية و الفكرية و يكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية و ترسيخ الروابط الأسرية ، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات؛

4.1 البعد العلمي: حيث يوفر التعليم و التكوين كوادر علمية مكونة قادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة و إحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة و التحسين المستمر في ظروف العمل داخل المنظمة .

5.1 البعد الأمني : حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع مستوى التعليم التدريبي مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الإفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.[1]

2. محددات الاستثمار في رأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل، وثانيها يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي:

1.2 **التخطيط** : ويعنى بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

[1] ورقة عمل في الاستثمار في رأس المال البشري **مرجع سبق ذكره** ،ص ص4-6.

2.2 **التنمية**: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وانجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

2.3 **التوظيف**: ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.[1]

ثالثا: وسائل الاستثمار في رأس المال البشري وقيوده

1. وسائل الاستثمار في رأس المال البشري

لا شك أن وسائل الاستثمار في رأس المال البشري عديدة ومتنوعة، ولعل أبرزها التعليم والتدريب والتكوين . وقد اختلف بعض المؤلفين في تحديد عدد ونوع هذه الوسائل، إلا أننا سوف نحاول التعرض لبعض هذه الوسائل:

1.1 التعليم :

تشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الأساسية في الاستثمار في رأس المال البشري، فهي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة، وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ما توفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.[2]

2.1 **التدريب**:

إن تدريب راس المال البشري وإعادة تأهيله يجعله قادرا على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة ومن ثم التأقلم مع المتغيرات العالمية في الآن ذاته ولتحقيق ذلك، يتطلب العناية بالموارد البشرية ورعايتها، بكيفية متكاملة وذلك أثناء التوظيف أو ما يعرف ب "عملية الاستقطاب "،ثم يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيا، وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية، باعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها وجدواها واستمراريتها من طبيعة الخطط التدريبية، طبقا لمفهوم" التعليم مدى الحياة".[3]

[1] منذر المصري، **استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن ،1998،ص09.

[2] حسن روية ، **مرجع سبق ذكره** ص33.

[3] عاطف مضار،**صناعة المسار الوظيفي، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري**، مركز الخبرات المهنية الإدارة، القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب ،، 1995ص ص80-82.

3.1 التكوين:

يحتل التكوين مكانة هامة ضمن الأنشطة الإدارية الهادفة لتحسين أساليب العمل وذلك عن طريق إحداث تغير في مهارات العاملين وقدراتهم من ناحية، كما يستهدف تطوير أنماط السلوك الذي يتبعونه في أداء أعمالهم من ناحية أخرى.

وتهتم المنظمة بالتكوين لان ما ينفق قيه يمثل استثمارا في الموارد البشرية قد يكون له عائدا يظهر في شكل زيادة وتحسين كفاءة العاملين.[1]

2. قيود الاستثمار في رأس المال البشري

فيما يلي بعض القيود التي يجب أن تأخذها المنظمة بنظر الاعتبار عند تطبيقها المفاهيم الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري:

- اختلاف خصائص رأس المال البشري عن خصائص رأس المال المادي ومن أمثلتها عدم ارتباط مالك رأس المال البشري للاستثمار البشري بصفة شخصية، فبالرغم من أن الفرد يمكنه تأجير استثمار لصاحب العمل فهو لا يستطيع بيعه كما تبيع المنظمة آلة لا تحتاجها، وعدم استهلاك رأس المال البشري بالطريقة التقليدية للاستهلاك، حيث يمكن فقده كليا بموت صاحبه، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الخطر في الاستثمار البشري، كما يتطلب تكوين رأس المال البشري وقت أطول نسبيا عن وقت الاستثمار المادي إلى جانب كل هذا هناك اختلاف بين منحنى إنتاجية الأصل البشري خلال عمره الإنتاجي عن منحنى إنتاجية الأصل المادي.

وعلى العموم فان الاستثمار في الموارد البشرية وتوطينها، مطلب مهم وملح ولكنه صعب التحقيق، والإشكالية هي خاصة في إيجاد وتقييم متطلبات ذلك.

- النقص في البيانات والأساليب والمنهجية اللازمة لتطبيق نظرية رأس المال البشري لمجال الموارد البشرية مثل صعوبة الحصول على بيانات التكلفة أو الحصول على حجم عينة كافية للأفراد الملتحقين بالبرامج التدريبية للوصول إلى حسابات محددة ونهائية للتكلفة، واعتماد القيمة الحالية للاستثمار في رأس المال البشري على معرفة دخل الأفراد الخاضعين للدراسة، ودخل المجموعة المستخدمة في المقارنة، وكذا صعوبة تحديد اثر التدريب على أجور وإيرادات الأفراد في ظل غياب معايير البحث التجريبي المحكم والذي يمكن خلاله عزل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى المؤثرة، صعوبة تحديد أو اختيار معدل الخصم المناسب واللازم لحساب القيمة الحالية لرأس المال الذي لعد الفيصل لنجاح أو فشل أي برنامج.

[1] سراج وهيبة،ستي عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**،ص15.

فعند حساب معدل العائد على التدريب لابد من تضمين المنفعة غير المادية مثل جاذبية الوظائف بعد الحصول علة التدريب، لكن يصعب قياس مثل هذا النوع من المنفعة قياسا ماديا، مما يؤدي في النهاية إلى إظهار العائد الحقيقي على التدريب بصورة أفضل مما هي عليه في الواقع.

- صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة لكل من الاستهلاك والاستثمار: فالفرد ينفق على المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية وهي تكلفة لازمة لاستمرار الاستثمار البشري، لكن النفقات في هذه الجوانب لازمة أيضا للفرد لكي يعيش وتستمر حياته، وهنا يصعب تحديد ذلك المقدار من هذه التكلفة المخصصة للاستهلاك وذلك المخصص للاستثمار.
- صعوبة تقييم وقياس المنفعة المتحققة من الاستثمار البشري: ويرجع هذا إلى احتواء هذه المنفعة على عوامل غير مادية وغير خاضعة لظروف السوق مثل المركز الأدبي وتحقيق الذات، وإذا فرض أن المستثمر استطاع تعظيم مثل هذه العوامل غير المادية فقد لا يمكن اعتبار اختياره اختيار غير رشيد.[1]

[1] محمد أليفي،فرعون أحمد، **مرجع سبق ذكره**.

خلاصة الفصل

في الأخير نخلص إلى أن رأس المال البشري يأتي في صدر اهتمامات العديد من الدول هذا الأخير الذي ينظر له على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل ، وكنتيج لما جاء في التعريفات السابقة لرأس المال البشري يمكن القول أن راس المال البشري لا ينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل مكان وزمان، ولا يمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية الشخصية للأفراد، و هو يتميز بالخصوصية كونه موهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الاستثمار في التكوين، و تحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه، وتنازله عن جميع العوائد المالية التي كان سيحصل عليها في الحاضر مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل ، وتعد المعارف والكفاءات الأكثر أهمية في رأس المال البشري ويمكن أن يصنف وفقها إلى صنفين أساسيين هما رأس مال بشري عام ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة الكتابة والقراءة والحساب، وتعتبر عملية التدريب والتعليم من اهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية ، لذا جاء الاهتمام بالعنصر البشري، من حيث أن إنتاجيته تتصاعد بزيادة خبرته ومهارته أي كلما ازداد الاستثمار في الإنسان يزداد العائد منه، فالاستثمار في العنصر البشري أضحى غاية كل المجتمعات التواقة إلى النمو والخروج من بوتقة التخلف الحضاري ، فالاتجاه السائد اليوم يرى أن مدخل التنمية وأساسها هو تنمية إمكانات كل فرد وتأهيله وتمتعيه بكامل حقوقه والزامه بكافة واجباته ، حتى يكون معنيا بما يجري حوله ويتحمل نصيبه من الربح والخسارة .

وللدخول في صلب الموضوع سوف يتم التطرق إلى كل الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع من خلال الفصل الموالي

تمهيد:

أخذ موضوع التنمية والنمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية و التناول في العقود الأخيرة وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعنى بها كل من التنمية والنمو الاقتصادي.

ومن الناحية النظرية يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي وبوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة ، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي وآليات تحقيقه حراكا فكريا متطورا ومتكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان

كما أن دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي لا يقل عن دور المحددات التقليدية الأخرى مثل العمل، رأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقني، التعلم بالممارسة، جهود البحث والتطوير، رأس المال العمومي، الانفتاح ، الخارجي والعوامل الاجتماعية، المؤسساتية والتنظيمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي خلقها تطور النظرية الاقتصادية

حيث ذكر شولتز أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان ، ويمثل رأس المال البشري حسب شولتز القدرة والمعلومات التي بها قيمة اقتصادية، كما أن البلدان التي تملك رأس مرتفعا تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي**
- ✓ **المبحث الثاني: دور التعليم ومساهمته في النمو الاقتصادي**
- ✓ **المبحث الثالث: الصحة ودورها في النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية ولا تزال على فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، إلى الحد الذي لم يعد يخلو حديث من ذكر احديهما، وأصبحا معيارا لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، وإذا كان تناقص المصادر الطبيعية للنمو الاقتصادي يعتبر مهددا له، فإن الطرق والوسائل التي تعمل على تنمية تلك الموارد أو إطالة عمرها أو إيجاد بدائل لها يعتبر فتحا كبيرا لمستقبل البشرية، وهو الشيء الذي عملت نظريات النمو والتنمية على إنجازه.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي ابتداء من مفهومه الذي يشتمل على تعريفه وخصائصه وأنواعه مرورا إلى عناصره ومحدداته لنختم بمصادرهومقاييسه ونظرياته.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

بدأ الاهتمام بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية في العالم مع نهاية الح.ع. II ، وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كانت التنمية مرادفا للنمو وكلاهما كان يتم بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة أساسية لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة. [1]

إلا أن الكتاب والمفكرين اختلفوا في مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة، أم أن لكل واحد منهما مدلوله، وإن هذا لاشك أمر طبيعي خاصة وإن عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي الى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها بعض. [2]

فمن الناحية اللغوية نجد ان هناك اختلاف بين مصطلحي النمو والتنمية، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فتعني فعل تحقيق النمو وهكذا يبدو من البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي، بينما تحدث التنمية بفعل قوى واجراءات تهدف إلى التغيير. [3]

وعلى عكس التنمية التي تعني ذلك التغير الجذري للأوضاع في مختلف المجالات فإن مفهوم النمو يعني التغيير في الاوضاع القائمة والتي قد لا تكون مختلفة. [4]

---

[1] أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف الفقاس، **التنمية الاقتصادية ومشاكلها– مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعية، الاسكندرية، 2015،ص83.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية – نظريات – نماذج– استراتيجيات**– ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص6.

[3] أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف الفقاس، **مرجع سبق ذكره**،ص85.

[4] اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

وهكذا نجد أن التنمية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية، المادية والبشرية القادرة على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يتطلبه من اجراء تغيرات جدرية في تنظيمات فنون الانتاج وفي هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الانتاج بين قطاعات الاقتصاد.[1]

1. تعريف النمو الاقتصادي خصائصه

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

النمو الاقتصادي «هو حدوث زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي».[2]

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ضوء ذلك :

معدل نمو الاقتصاد الوطني= معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي– معدل نمو السكان

وإجمالا نقول بان النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن؛
- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن؛
- معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (الأزمنة).[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

[1] أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف الفقاس، **مرجع سبق ذكره**،ص89.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية**، الإسكندرية، 2000 ، ص51.

[3] Marè Nouchi, croissance **–histoire èconomique**-,èdition Hazan, paris,1990,p45.

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

2. أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

2.1 النمو الطبيعي :

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى :التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال؛ سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛ تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2.2 النمو العابر أو غير المستقر :

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجًا عن ظروفٍ طارئة، عادًة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته .ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية .وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمُعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3.2 النمو المخطط :

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيطٍ شامل لموارد المجتمع ومتطلباته.غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط .وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد؛ وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.[1]

[1] حبيب كميل وحاتم البني، **دراسات في الانماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس–لبنان، 1997،ص ص 17–18.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته.

1. عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

1.1 عنصر العمل: والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية؛

2.1 عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة؛

3.1 التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.[1]

2. محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد العوامل فيما يلي:

1.2 كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر من معدل النمو

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص374.

الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة (التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال)؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2.2 **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارده طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3.2 تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم المال بتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

4.2 معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5.2 عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6.2 التخصص والإنتاج: وهو الذي دعا إليه ادم سميت في كتابه ثروة الأمم 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات الاقتصادية التي أهمها السياسة المالية والنقدية.[1]

ثالثا: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه:

1. مصادر النمو الاقتصادي

ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضا منها، و أهمها:

1.1 الاستثمار في رأس المال المادي والبشري

يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية، والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحاتٍ أوسع عما كان يزرعه أجدادهم .وقد اعتبر **آدم سميث** توفر الآلات(رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضًا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرًة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة .

وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

2.1 التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحدٍ في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 278-282.

لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية .ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا . ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع؛ لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول[1].

3.1 النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي . فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المُنتِجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المُتزايِد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل؛ حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القُدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.[2]

4.1 التنظيم الاقتصادي الكفء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات

الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المُدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.[3]

---

[1] أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ص430 .

[2] ميشيل تودارو ، **التنمية الاقتصادية**، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2006 ، ص171 .

[3] جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب، **الاقتصاد الكلي :الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999 ، ص 585.

2. مقاييس النمو الاقتصادي:

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك .وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلافلمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة .وأهم هذه المقاييس:

1.2 المعدلات النقدية للنمو:

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة .ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

1.1.2 معدلات النمو بالأسعار الجارية : يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

2.1.2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة :ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

3.1.2 معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية؛ نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2.2 المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،...الخ.[1]

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية**، الإسكندرية، ج م ع، 1998. ، ص ص 118-120.

رابعا: نظريات النمو الإقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، إلا أنه سيتم هنا تناول النظريات التي اهتمت برأس المال البشري والمتمثلة في:

1. النموذج النيوكلاسيكي

وأهم نموذج تطرق مفصلا لدور رأس المال البشري في النمو بصفة مباشرة هو ذلك الذي قدمه لوكا عام 1988ولكن قبل ذلك كانت هناك محاولة لإدراج رأس المال البشري في نموذج النمو النيوكلاسيكي أي نموذج سولو قدمها كل من مانكيو، رومور ووايل عام1992

1.1 نموذج سولو برأس المال البشري:

اقترح كل من مانكيو، رومور ووايل 1992 تطويرا لنموذج سولو بإدراج رأس المال البشري منفصلا عن رأس المال المادي .ويعتمد النموذج المقدم على فرضية أن رأس المال البشري يتراكم بنفس تقنية تراكم رأس المال المادي مما يسمح بالتعبير عنه بوحدات مادية وليس بوحدات زمنية.

ويتطور رأس المال البشري بتطور المعارف بفضل التربية والتعليم واللذان يخضعان لجهد اقتصادي.

2.1 نموذج لوكا للنمو برأس المال البشري:

أدرج لوكا رأس المال البشري في نموذجه المقدم في 1988 والذي كان نموذجا بقطاعين :قطاع مخصص لإنتاج السلعة باستخدام رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري وقطاع لتكوين رأس المال البشري باستخدام الجزء غير الموجه للإنتاج من رأس المال البشري.

ويتم إنتاج رأس المال البشري في هذا النموذج بعوائد ثابتة مما يضمن نموا مدعوما بمعدل ثابت.[1]

2. نماذج النمو الداخلي:

ويرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي .هذا ويشيروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير.

[1] شريفي براهيم، **دور رأس المال البشري في النموالاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة1964-2010**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر ،2012،

وقد تم عرض هذه النظرية عبر عدة نماذج الهدف منها تحديد رأس المال البشري في النمو و التنمية، وسنتطرق الى بعضها باختصار في هذا المطلب.

1.2 نموذج رومر 1986

عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة نقطة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة نظرية في النمو الداخلي، ويتميز النموذج بفرضيتين أساسيتين هما:

- **التعلم بالتمرن:** من خلال هذه الفرضية فان المعارف والارباح تأتي من خلال الاستثمار في راس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في راس المال البشري تحدث فعالية في الانتاج.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الاخرى، كما أن هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.[1]

2.2 نموذج لوكس1988

يعتبر نموذج **لوكس** من بين أهم نماذج النمو الداخلي، وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر **لوكس** رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة وخاصة مع اقتراب هذه الاخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى **لوكس** أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة انتاجية العمل.

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيم يلي:

– يعتبر **لوكس** أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع و الآخر في تكوين رأس المال البشري.

– كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة:عددهم يساويN.

– الرأس مال البشري منتوج انطلاقا من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من أجل هذا الوقت والمهارة المكتسبة[2].

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص52.

[2] بن قوية المختار، **أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص " :اقتصاد كمي" ،جامعة الجزائر ،2006، ص ص 65-67.

المبحث الثاني: دور التعليم ومساهمته في النمو الإقتصادي

وتشير أدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية والاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة(مثل الابتكار والتعليم والتدريب ..) وهو ما يشكل مركزا لتحقيق أهداف الانتاجية ومستويات التشغيل على آماد طويلة، كما أن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم يهدف إلى إكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية ، والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويخفض مستوى الفقر، إذ يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله .

ومن هذا الاستدلال سيتم تناول مفهوم التعليم من خلال توضيح أوجه الفرق بينه وباقي المصطلحات الأخرى بالإضافة الى تحديد اهميته وأخيرا وفي الختام سوف نوضح أثره على النمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم التعليم

التعليم اصطلاحا هو كل ما يطرأ على السلوك بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته.

كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت وهوما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية.

ان القراءة الدقيقة لما ورد تسمح باستنتاج أم مصطلح التعليم يحمل بين ثناياه التنشئة المكتسبة للفرد من خلال التفاعل بينه وبين العالم الخارجي عن طريق سعي الفرد لاكتساب المزيد من المعارف والمحافظة عليها واعادة تنظيمها وفق ما لديه من الخبرات.

فالتعليم إذن هو فهم المعرفة وتفسيرها ، فهو لا يعطي إجابات قاطعة ولكنه يعمل على تنمية ذهن رشيد، يستطيع أن يحدد العلاقات بين متغيرات ترتبط ببعضها البعض، و يتمكن من إدراك و فهم الظواهر المختلفة.

ثانيا: أوجه الفروقات بين كل من التربية، التعليم، التعلم، التكوين والتدريب.

1. التربية، التعليم والتكوين

تعتبر التربية مجموعة عمليات تهدف إلى تنمية وتطوير قدرات ومهارات الفرد وبناء شخصيته بناء متكاملا لتأهيله للتعامل مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والتأقلم مع البيئة التي يعيش فيها من أجل مواجهة متطلبات الحياة بمختلف أوجهها.

ويرتبط التعليم بالتربية باعتباره مجموعة عمليات منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف. وتتم عملية التربية والتعليم، أو ما يعرف بالتعليم النظامي، بالمؤسسات التعليمية.

كما يرتبط التكوين بكل من التربية والتعليم ارتباطا وثيقا، ويعرف على أنه تلقين الأفراد مهارات مهنية وفنية تهدف إلى إكسابهم كفايات مهنية، تنمي مواهبهم وخبراتهم ومهاراتهم، ليصبحوا أكفاء قادرين على الاندماج في الحياة العملية والقيام بوظيفة أو دور أو شغل في إطار تخصص معين، منتجين ومساهمين في التنمية البشرية والرقي الاجتماعي والاقتصادي.

ويرتبط عادة مصطلح التكوين بنعت يتجلى في "المهني"، يحدد تخصص الفرد في مهنة معينة حسب رغبته وتوجهه، تمكنه من التحكم في مجال عمل معين من أجل إتقانه وتحقيق مردودية أفضل في إطار قناعة واقتناع لضمان أعلى درجة من الاستقرار النفسي والمكانة الاجتماعية[1].

2. التعليم، التعلم والتدريب

إذا كان التعليم هو النشاط الذي يقوم به المعلم أثناء العملية التعليمية، فلا يتحقق هذا النشاط إلا بوجود عنصر مقابل ألا وهو المتعلم الذي يوجه له هذا التعليم، ودور ونشاط المتعلم في الموقف التعليمي هو التعليم، وبالتالي فالتعلم هو النشاط الذي يمارسه المتعلم ضمن الموقف التعليمي الذي يؤدي إلى اكتسابه لمعارف، مهارات وسلوكات لم تكن بحوزته من قبل.

إذن هناك علاقة تلازميه بين التعليم والتعلم، فهما طرفان لنفس المعادلة أو بتعبير آخر وجهان لنفس العملة، فأفضل تعليم هو يؤدي إلى أفضل تعلم وأنجح تعلم هو ناتج عن أنجح تعليم.[2]

[1] Source : http://www.oujdacity.net/national-article-84243-ar

[2] محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010،ص 7.

وحسب رأي آخر حول التدريب و التعلم: فالأول يؤدي إلى تعميق المعرفة المتخصصة والمهارة لدى الفرد بخصوص إنجاز عمل أو أداء وظيفة معينة بذاتها، أما الثاني فيؤدي إلى زيادة و تعميق المعرفة، أو الثقافة العامة والإلمام بالبيئة ككل. كما أن التدريب يهتم بالفرد نفسه ، أما التعلم فيهتم بموضوع التعلم.

ثالثا: أهمية التعليم:

يعتبر التعليم من اهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور فيه الى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى.

يرتبط المحتوى التعليمي ارتباطا وثيقا ومستمرا بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يهتم بتهيئة الأجيال الصاعدة للاستجابة لمطلب التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، ولهذا لا يجب أن ننظر للتعليم كغاية في حد ذاته بل كعنصر أساسي، إذ يؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الانتاجية من خلال الصحة، فقد أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرا فعالا على مستويات الصحة الفردية والعامة، وبشكل عام يساهم التعليم في تحسين الموارد البشرية وتطويرها من خلال رفع الكفاءة والمقدرة الذهنية على الاستيعاب ورفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد[1]

ويرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالدخل، فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه، إذ ان نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة توفير الأموال(التكاليف) ، ويعتبر الدخل مصدرها .كما ان نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته.

أما أهمية التعليم الايجابية في التنمية تعتمد على نوعية التعليم ومدى ملائمته لاحتياجات المجتمع في المراحل التنموية المختلفة، يضاف إلى ذلك أن تعلم مهارات الانتاج الحديثة لمن هم حاصلون علة تعليم أسهل واقل تكلفة من تدريب غير المتعلمين أو الحاصلين على قدر ضئيل من التعليم.

[1] عبد القادر، لعريفي عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص3.

رابعا: تأثير التعليم في النمو الاقتصادي

يشكل العنصر البشري الغاية والوسيلة في عملية التنمية، كما يعد من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، والذي بدوره يساعد في التقدم التقني والذي يعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

ولقد تنبه الاقتصاديون إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر، فلقد أكد آدم سميث وماركس ومارشال ومالثوس وغيرهم على أهمية التعليم، إلا أنها كانت إشارات ولم تأخذ الدراسات والأبحاث طابع الجدية والتطبيق إلا منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين .ولقد حاول بعض الاقتصاديين قياس العائد من التعليم أو تحديد مقدار مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي مثل ستروميلين1924

ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي[1].

حيث ان العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الانتاجية في حالة التنمية البشرية او تحقيق مستوى معين من الانتاجية كما هو في التنمية الاقتصادية، فالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج اضافة الى انه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على احدث مناهج التدريب العملية.

وعليه فإن الاستثمار في التعليم يعود بفوائد عديدة على الافراد والمجتمع بل العالم بأسره ، ويعتبر التعليم الجيد من اقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وكما هو الحاصل في دول شرق اسيا والتي وصلت الى قمة التقدم الاقتصادي بكفاءة تعليم ابنائها وتدريبهم على احدث مهارات العمل، ويمكن ان نوجز اهم فوائد الاستثمار في التعليم بالاتي:

- تمكين الاشخاص من التوسع في التعليم والاستيعاب المنطقي للامور والتواصل والاختيار السليم.
- زيادة انتاجية الفرد وموارده التي يحصل عليها وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يحييها، وقد اوضحت الدراسات بأن كل عام دراسي اضافي يزيد من مورد الفرد بمتوسط عالمي يبلغ نحو10 %.
- بناء قوة عمل مرنة تتمتع بمهارات عالية والتي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ديناميكي قادر على خوض التنافس العالمي.

[1] محمد عزت عبد الموجود، **بعض منهجيات اقتصاديات التعليم العالي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية، قطر – الدوحة،1991 ، ص310.

– خلق المعرفة وتطبيقها ونشرها واتاحة الفرص لأفراد المجتمع المتعلمين تعليما عاليا للابتكار والاختراع من خلال توفر الاجواء المناسبة والمستلزمات الضرورية لذلك مع امكانية تدفق رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في تلك البيئة المناسبة.

– تأثير التعلم والتعليم على المستوى الصحي إذ اثبتت الدراسات الى انخفاض معدلات وفيات الأطفال بارتفاع المستوى التعليمي للأمهات مع تمتع الاطفال بمستوى صحي افضل.

وأن هناك دورا للتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن إيجازها بالاتي:

– زيادة الدخل القومي بصفه عامة.

– عملية استثمار للطاقات البشرية.

– رفع دخل الفرد.

– تحويل الاميين الى افراد قادرين على المساهمة في المجتمع.

– تنمية الانسان واعداده للحياة في المجتمع[1].

كما أن إطار حسابات النمو يركز على أن التعليم من خلال زيادة رصيد رأس المال البشري للأفراد سوف يحسن إنتاجيتهم ، وبالتالي سوف يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

فإن خلق أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأس المال البشري .بمعنى أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة .ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يسبب زيادة في رأس المال المادي ، مما تؤدي بدورها إلي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي .فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام وتطويع التكنولوجيا ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي.[2]

ومما سبق تتبين لنا المكانة الرائدة التي يحتلها رأس المال البشري في تحفيزه للنمو مقارنة بكل العوامل الحديثة للنمو .

فتوفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين والتعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيات والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والنشاط والاستفادة منها.

[1] باسمة محمد صادق الشيبي، اسيل عوض عبد الحميد دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع اشارة الى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل.

[2] مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقي العلمي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف – الجزائر، خلال الفترة من27-28 نوفمبر ،2007 ،ص ص 4-6.

المبحث الثالث: الصحة ودورها في النمو الاقتصادي

العقل السليم في الجسم السليم " هذه العبارة يعلمها معظم الناس في كل مكان حول العالم وقضية الصحة في كل مكان هامة لأنها تتعلق بتنمية وتطوير وتفعيل المورد البشري وقضايا الصحة وتحسينها وكيفية معالجة الامراض المستوطنة والمتعلقة بقضايا الإنتاج والإنتاجية ، باعتبار ان التنمية الصحية ركيزة هامة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والارتقاء بالمستوى الصحي هو هدف بحد ذاته ويدعم ذلك فإنه له مردود اقتصادي واجتماعي كبيرة.

أولا: مفهوم الصحة

هو تمتع الإنسان بالعافية, وهذا المفهوم يصل لأبعد من مجرد شفائه من المرض وإنما وصوله لتحقيق صحته السليمة الخالية من جميع الأمراض. يتطلب الوصول إلى الصحة السليمة الموازنة بين الجوانب المختلفة للشخص. ومن هذه الجوانب :*الجسمانية، النفسية، العقلية والروحية* .وحتى نصل إلى مفهوم الصحة المثالية يجب دمج هذه الجوانب معاً.

هي حالة الإنسان بدون أي داء أو أمراض، والصحة يجب أن تكون البدنية والعقلية والاجتماعية، فالعقل السليم في الجسم السليم. والإنسان السليم هو الذي يشعر بالسلامة البدنية، وهو ذو نظرة واقعية للعالم، ويتعامل مع الأفراد بصورة جيدة. ومعنى الصحة يشمل أمرين :

- السلامة من الأمراض .
- ذهاب المرض بعد حلوله .

ان تطور وتعدد الصحة من الممكن ان تأخذنا الى نظرة اكثر شمولية بحيث يعطيان الصحة ابعاد عدة يمكن تبويبها كما يلي:

- **الصحة البدنية:** نعني القدرة على قيام اجسامنا بوظائفها الفيزيولوجية والميكانيكية. وهذا البعد هو الاكثر وضوحا وشهرة.
- **الصحة العقلية:** تعني القدرة على ان نفكر بوضوح وتناسق. القدرة على التعلم والقدرة على اتخاذ قرارات صائبة.
- **الصحة النفسية:** وتعني الراحة النفسية الشخصية للفرد. مثلا ان لا نكون مكتئبين . كما تعني ايضا القدرة على نتعرف على مشاعرنا كالخوف والفرح والحزن وان نعبر عنها بالطريقة المناسبة وعندما نريد. وان نسيطر على الضغوط والقلق ونتعامل معها بإيجابية.

- **الصحة الروحية:** تتضمن الايمان بغرض اعلى او متعالي للوجود. الايمان بان هناك قوة عليا تجمعنا. يربط معظمنا الصحة الروحية بالمعتقدات والممارسات الدينية وبعضنا قد يربطها بالمذاهب والمبادئ السلوكية والطرق التي توصل الى راحة النفس والبال.
- **الصحة الاجتماعية:** تتضمن القدرة على القيام بأدوارنا الاجتماعية واقامة واستمرارية علاقات اجتماعية مع الاخرين تكون راضين عنها.
- **الصحة المجتمعية:** تعني الصحة على مستوى كل من يحيط بالفرد. وذلك لان صحة الفرد بأبعادها المذكورة أعلاه تتأثر بصحة المجتمع المحيط به. فمثلا كيف نكون نسوة اصحاء في حال نعيش في مجتمع لا يقدر قيمة المرأة ولا يسمح لها مثلا بالمشاركة في اتخاذ القرارات وكيف نكون اصحاء في منطقة تعاني نفصا في الخدمات الاساسية الصحية والحياتية.

ترتبط وتتأثر هذه الابعاد ببعضها البعض. واي مؤثر على واحد منها يؤدي الى تأثرها جميعا.

ثانيا: الصحة والنمو الاقتصادي

تؤدي الصحة إلى نمو الدخل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري ولا سيما من خلال التعليم شريطة حصول الناس على ما يكفيهم من الغذاء وفرص التعليم الجيدة، حيث أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل يؤثران تأثيرًا فعالًا على مستويات الصحة الفردية والعامة، ومنه بإمكان الأطفال الأصحاء الحاصلين على التغذية السليمة قضاء وقت أطول في المدرسة بقدرات أفضل على التعلم، مما يهيئهم لاكتساب دخل أعلى.

كما يؤثر الوضع الصحي على تراكم رأس المال البشري لأطفالهم ، فمن خلال توفير مستوى عال من الصحة والرفاهية في المجتمع وذلك من خلال توفير الغذاء لأفراد المجتمع وبتعليمهم تعليما جيدا يؤدي الى الارتفاع في المستوى الاقتصادي للمجتمع.

وتعتبر الخدمات الصحية من بين الوسائل الهامة في تنمية الموارد البشرية، من خلال ما توفره للموارد البشرية من رعاية صحية وحماية ضد الأمراض الأمر الذي يساهم في طول العمر وتخفيض الوفيات ، إذ أن تقديم الخدمات الصحية الجيدة للعمال يزيد من قوتهم ويرفع من قدراتهم على التحمل والتركيز في العمل في المقابل الصحة المعتلة سببها الفقر في الدخل ونتيجة له، إذ تضعف القدرة الشخصية وتخفض الإنتاجية، وتقلل الكسب لأن العمال ذوي الأجور المنخفضة وذوي المستوى التعليمي المتدني غالبا ما يقومون بأعمال غير مأمونة وبأجور منخفضة، ويمكن استبدالهم بسهولة وعادة ما ينتشر المرض بينهم بدرجة اكبر.

حيث أن تمتع الإنسان بصحة جيدة يعتبر هدف أساسي للتنمية البشرية ووسيلة للتعجيل بها لأن الصحة الجيدة تساهم في النمو الاقتصادي من عدة نواحي:

-من زاوية إنتاجية العمل :إن الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

-تحسين استخدام الموارد الطبيعية :تسمح الصحة الجيدة لأفراد المجتمع باستخدام الموارد الطبيعية يتعذر الوصول إليها بسبب المرض.[1]

[1] حامت سعدية ، عجو نورة، **تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحيّة العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة،2011-2012، ص ص 52.53.

خلاصة الفصل

حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الفكر الاقتصادي و على وجه الخصوص الحديث منه ، وهذا الاهتمام ناتج عن تغير الاهتمامات التنموية لجميع دول العالم و خاصة النامية منها، إذ يأتي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، وخلال ما تقدم من هذا الفصل نجد أن مفاهيم النمو الاقتصادي عرفت تطورا كبيرا ومستمرا يمكن اجمالها في اعتباره حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وأهم ما ميز التنظير الفكري التنموي الخاص بالنمو الاقتصادي في العصر الحديث (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر) هو تجاوزه للتحليلات و التفسيرات الكمية البحتة ، اذ تغيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي إلى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم ، واتضح أن هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزى إلى العوامل التقليدية و إنما تعزى إلى أسباب أخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو الاقتصادي (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي) و التي من أبرزها و أكثرها تأثيرا في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة نجد الرأس مال البشري، هذا الأخير الذي تعتبره جل الدول دعامتها لتحقيق النمو والوصول إليه ، وفي هذا السياق بادرت الدول العربية إلى الأخذ بهذا التحول ومن بينها الجزائر حيث التزمت بضرورة الاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية من أجل النهوض بالجانب التنموي بصفة عامة ، وسنحاول تحليل آثار الرأسمال البشري بمكوناته المختلفة على النمو الاقتصادي في كلا من الدولتين الجزائر وماليزيا من الخلال الفصل الموالي.

تمهيد:

يستند الاستثمار في رأس المال البشري إلى أربع ركائز هي الصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والعمل، وهي ركائز سماها المنتدى الاقتصادي العالمي "البيئة التمكينية"، وقد ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة المرافقة لبناء اقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من الدخل وقد شكل كل ذلك عاملا مهما في إحداث تنمية متسارعة ، ولذلك أصبح من الضروري الاهتمام برأس المال البشري و صيانته عن طريق التدريب و الصحة و العناية به من أجل تنمية الأفراد و المجتمع و دفع البلاد نحو التقدم و الازدهار.

وهذا ما سنراه من خلال دراسة حالة كل من الجزائر وماليزيا بالتطرق إلى:

- ✓ **المبحث الأول: التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في دولتي**
- ✓ **المبحث الثاني: واقع الصحة في الجزائر وماليزيا**
- ✓ **المبحث الثالث: تجربة الانطلاق الى النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا**

المبحث الأول: التعليم كمصدر رئيسي للرأس المال البشري في دولتي

لقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة ،كما أدى استخدام أساليب التعليم الحديثة الملبية لاحتياجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع من مختلف التخصصات في إحداث نقلة ساهمت بشكل مستمر في تحولات اقتصادية واجتماعية شكلت بمجملها آثار ايجابية، وقد التزمت كل من الجزائر وماليزيا بضرورة الاهتمام بالتعليم من أجل النهوض بالجانب التنموي بصفة عامة ، وذلك بعد النكسات التنموية التي عرفتهما ، حيث ساد التخلف كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ، ومع الاستقلال بدأتفي انتهاج سياسات تعليمية موسعة من أجل تدارك فترة الإبطاء التي عرفها التعليم خلال فترة الاستعمار، و فيما يلي نتناول السياسات التعليمية المنتهجة في كلتا الدولتين باعتبارها التحدي الكبير و المصدر الأول لتكوين الرأسمال البشري، بدءا بالتعرف على النظام التعليمي السائد في كل دولة، وتحليل كل المؤشرات المتعلقة بالتعليم.

أولا: النظام التعليمي في الجزائر

يعد التعليم من أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد تحقيقها، وتتجسد هذه القناعة في الجزائر من خلال إقرار مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته لمدة تسع سنوات وهذا منذ عام1976، ويشتمل نظام التعليم في الجزائر التعليم التحضيري، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي العام والتقني، التعليم العالي، إضافة إلى التعليم و التكوين المهني . وتعليم الكبار (محو الأمية).

وعليه فالتعليم في الجزائر مجاني في جميع أطواره ومراحله ، كما أنه إجباري سواء للإناث أو الذكور البالغين من ستة سنوات إلى خمسة عشر سنة ، ومن ثم فالنظام التعليمي في الجزائر يجب أن يكون نظاما وطنيا ، ديموقراطيا ، عصريا و علميا ، مرتبطا بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية ومنفتحا على العالم ، وتمثل هذه العناصر الخيارات السياسية الكبرى للدولة الجزائرية في مجال التربية و التعليم.[1]

ويتفرع النظام التربوي الجزائري إلى ثلاثة أنظمة فرعية وهي :

- منظومة التربية الوطنية وتشرف عليها وزارة التربية الوطنية
- منظومة التعليم العالي وتشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- منظومة التكوين والتعليم المهنيين و تشرف عليها وزارة التعليم و التكوين المهني

[1] محمد دهان ، **مرجع سبق ذكره**، ص110 .

1. منظومة التربية الوطنية:

تتكون منظومة التربية الوطنية من المستويات التعليمية الآتية (المادة 27 من القانون08 /04):

1.1 التربية التحضيرية:

وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة سنوات وستة سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي ، وتعد المرحلة الأخيرة من مراحل التربية ما قبل المدرسة التي تشتمل التكفل الاجتماعي والتربوي للأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث و ستة سنوات.

جدول رقم: (3–1) نسبة الأطفال الذين يحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر(%)

البيان	2000-1999	2004-2003	2015
نسبة الأطفال الذين يحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي في الجزائر (%)	95.0	96.2	100

المصدر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2005–2014 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة– ، 2013–2014، ص228

من خلال الجدول أعلاه نجد أن التربية التحضرية في الجزائر عرفت تطورا ايجابيا خلال الفترة المتراوحة من 2005 إلى 2015، حيث انتقلت نسبة التلاميذ البالغين سن الخامسة والمتمدرسين بها من 96.2 %إلى 100% حيث عرف ها النوع من التربية تطورا ملحوظا عند انتقال الكوكبة الأخيرة للتعليم الأساسي نحو التعليم المتوسط بتقليص الطور الابتدائي إلى 5 سنوات مما سمح باستغلال الأقسام الشاغرة.

2.1 التعليم الأساسي:

وهو يشتمل التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ومدته تسع سنوات ، وهو تعليم إجباري ، فالتعليم الابتدائي سنه القانوني ستة سنوات ويدوم خمسة سنوات ، ويتوج متممه بشهادة نجاح تسمح له بالانتقال إلى التعليم المتوسط ، أما هذا الأخير فيدوم أربعة سنوات ، ويتوج متممه بالنجاح بشهادة التعليم الأساسي ، تسمح له بالتوجه والانتقال إلى التعليم الثانوي ، أما التلاميذ غير الناجحين في هذا المستوى فيمكنهم الالتحاق اما بالتكوين

المهني وإما بالحياة العملية إذا بلغوا سن السادسة عشر كاملة.

3.1 التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:

وهو المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي مباشرة ، يدوم ثلاثة سنوات يتوج متممه بالنجاح بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي تسمح له بالالتحاق بالتعليم العالي ، وينتظم هذا المستوى التعليمي بجذع مشترك في السنة الأولى وتخصصات بداية من السنة الثانية[1].

وقد استفاد قطاع التربية الوطنية من 852 مليار دينار في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة ما بين 2010-2014 و الذي أفرد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لإنجاز العديد من البنيات التحتية

[1] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 248–250.

و سيخصص هذا الغلاف المالي لإنجاز 3000 مدرسة ابتدائية و 1000 متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية و أزيد من 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم.

ويشكل قطاع التربية الوطنية أحد أكبر مراكز الإنفاق في ميزانية الدولة وأكبر مستقطب للموظفين وهو يشتمل على أكبر حظيرة للمرافق والهياكل بالجزائر.

-8.451.370 تلميذا وهو ما يمثل 21,39%،

-قرابة 700.000 موظف

- 25.859 مؤسسة مدرسية موزعة حسب الجدول التالي

-و**ميزانية سنوية** تفوق 789 مليار دينار جزائري (أكثر من 696 مليار دج للتسيير وأكثر من 93 مليار للتجهيز)

-**المعدل النوعي لتمدرس** الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات: 98,49%؛

-**معدل تمدرس الأطفال** الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة: 95%؛

-معدل نظام الدوام في الابتدائي:1.14

جدول رقم: (3–2) مرافق وهياكل قطاع التربية الوطنية بالجزائر

البيان	عدد المؤسسات	حجم الفوج التربوي	معدل التأطير	معدل شغل الحجرات
الابتدائي	459	28,00	21,43	30
المتوسط	253	32,15	17,42	31
الثانوي	147	32,01	15,48	31

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية

4.1 التعليم والتكوين عن بعد

يتولى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد منح تعليم لفئة من الجمهور لم تتابع دراستها بشكل عادي حضوريا، لأسباب مختلفة.

اعتبارا لمهامه، عرف الديوان في السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا من المتعلمين، حيث بلغ عددهم في الطورين المتوسط والثانوي 480.000 مسجلا من بينهم أكثر من 33.000 متعلما محبوسا.

وهكذا فإن التزايد السريع لعدد المسجلين أدى إلى تحويل شبكة المراكز الجهوية إلى مراكز على مستوى الولايات، بفتح هذه المراكز في كل من ولايات تمنراست وباتنة والواد وعين الدفلة وتيسمسيلت وسوق أهراس.

زيادة على ذلك، قام الديوان بإنشاء أرضيته للتعليم عن بعد عبر الأنترنت لفائدة كل الدارسين كما أطلق طريقة التعليم بواسطة مشرف على الخط لصالح تلاميذ أقسام الامتحانات.

وفي إطار الدعم البيداغوجي لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي بولايات الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست، تندوف، ورقلة وإليزي) كافة الولايات ثم بعد ذلك، أتاح الديوان لهؤلاء التلاميذ الدخول مجانا في بوابته التي تشتمل على :

- دروس السنة الثالثة ثانوي المطابقة للبرامج الرسمية ومكيفة مع التعليم بعيدا عن الأستاذ،
- مواضيع الامتحانات مصححة،
- تمارين التصحيح الذاتي تفاعلية،
- توجيهات بيداغوجية.[1]

2. منظومة التعليم العالي:

بداية من 2004 بدأت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إدراج نظام تعليمي جديد بالموازاة مع النظام القديم ، مقسم إلى ثلاثة أطوار و هي: طور الليسانس ومدته ثلاثة سنوات وطور الماستر و مدته سنتان بعد الليسانس وطور الدكتوراه ومدته ثلاثة سنوات بعد خمسة سنوات في الليسانس والماستر؛ و يوجد بالجزائر العديد من الجامعات (تقريبا في كل ولاية جامعة أو مركز جامعي) أهمها جامعة الجزائر وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا وجامعة منتوري بقسنطينة وجامعة السانية بوهران وجامعة تلمسان.

حيث تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا وغلاف مالي بحوالي178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهد و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية

3. منظومة التكوين والتعليم المهنين

يتدرج التكوين والتعليم المهني في الجزائر على خمسة مستويات ، كل مستوى تكويني يكلل متممه بالنجاح بشهادة مناسبة ، تسمح لحاملها بالعمل في صنف معين بها كعامل متخصص بشهادة التكوين المهني المتخصصة وصنف عامل مؤهل بشهادة الكفاءة المهنية و صنف عامل عالي التأهيل بشهادة المهارة المهنية و صنف تقني بشهادة تقني و صنف تقني سامي بشهادة تقني سامي[2].

[1] وزارة التربية الوطنية

[2] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 250.

جدول رقم: (3–3) توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات

القطاعات	مبلغ المخصصات المالية(الوحدة: مليار دج)	النسبة المئوية
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين والتعليم المهنين	178	1.75

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات برنامج التنمية2014 - 2010

ثانيا: التعليم في ماليزيا

يهدف التعليم في ماليزيا بشكل عام إلى إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية وإنسانية لمواجهة تحديات العصر .كما يهدف إلى إعداد الأفراد عقليا وروحيا وعاطفيا وجسميا إعداداً قائما على الإيمان بالله وطاعته، وتحرص مناهج التعليم على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في عملية التنمية الوطنية لتحقيق وضع صناعي جديد، ولتحقيق وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن.

ويتكون النظام التعليمي الماليزي من عدة مراحل:

1. **التعليم الأولي / قبل المدرسي:**

يوجد بماليزيا حوالي 6000 مركز لهذا النوع من التعليم الذي يلتحق به الأطفال من سن الثالثة حتى الخامسة. للتعليم الأولي برامجه الخاصة به ويهدف إلى إكساب الأطفال المهارات الأساسية التواصلية والاجتماعية لتحضيرهم للتعليم الابتدائي

2. **التعليم الابتدائي:**

الهدف منه تكوين الأطفال تكوينا متينا في مهارات القراءة، الكتابة والحساب إضافة إلى غرس القيم ومهارات التفكير لديهم. يلتحق الأطفال بالتعليم الابتدائي في سن السادسة بعد التعليم الأولي مباشرة.

ينقسم التعليم الابتدائي إلى حلقتين:

–الحلقة الأولى: من الصف الأول إلى الثالث بغلاف زمني قدره 45 حصة من نصف ساعة أسبوعيا.

–الحلقة الثانية: من الصف الرابع إلى السادس بغلاف زمني قدره 48 حصة من نصف ساعة أسبوعيا.

كما يدرس التعليم الابتدائي في ثلاث صور مختلفة باختلاف لغة التدريس:

- المدارس الوطنية حيث لغة التدريس هي المالوية (اللغة الرسمية).
- المدارس على النموذج الوطني التي تدرس باللغة الصينية.
- المدارس على النموذج الوطني التي تدرس باللغة التاميلية.

مع العلم أن اللغة المالوية تدرس كمادة إلزامية في جميع هذه المدارس، في حين تدرس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية. كما وضعت الوزارة خطة شاملة لتدريس اللغة العربية ابتداء من الصف الأول ابتدائي.

3. التعليم الثانوي:

يتكون من مرحلتين:

1.3 الثانوية الدنيا:

تستغرق الدراسة بها ثلاث سنوات ويلتحق بها طلاب المدارس الابتدائية الوطنية فقط، ويحتاج طلاب المدارس الابتدائية الصينية و التاميلية إلى صف انتقالي لتأهيلهم أكثر في اللغة المالوية الوطنية التي تعتمد كلغة تدريس في جميع المدارس الثانوية.

تدرس في المرحلة الثانوية مواد عديدة متنوعة: اللغة المالوية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم، التربية الفنية، الجغرافيا، اللغتين الصينية والتاميلية، الدين الإسلامي، التربية الأخلاقية، التربية البدنية والصحية، المهارات الحياتية التي تشمل: التجارة، الحرف اليدوية، المحاسبة، التربية الأسرية، الزراعة، الاقتصاد المنزلي، الاختراعات. تتوزع هذه المواد ما بين مواد إلزامية وأخري اختيارية.

2.3 الثانوية العليا:

تستغرق هذه المرحلة سنتين ويتم توزيع الطلبة على ثلاثة مسارات حسب أدائهم في الامتحان:

- المسار الأكاديمي: يضم الآداب والعلوم ويتوج بشهادة التعليم الماليزية.
- المسار الفني: يوفر تعليما عاما مع التركيز على الأسس الفنية.
- المسار المهني: تأهيل الطلبة للحصول على شهادة التعليم المهني.

في ماليزيا، الهدف من التعليم المهني هو دعم القطاعين الصناعي والتجاري. هذا النوع من التعليم يقوم على منهج مرن لتلبية الحاجيات الاستراتيجية للاقتصاد الماليزي. لهذا الغرض بدأت الوزارة بتخصيص كل مدرسة مهنية بصناعة معينة حسب الموقع الجغرافي وقربها من المصنع لتمكين الطلبة من تعليم تطبيقي من خلال التدريب في موقع العمل. ساعد على ذلك الشراكة القوية بين الدولة والقطاع الخاص حيث تستفيد الشركات الخاصة من المدارس العمومية وتجهيزاتها وخبرة متدربيها على أن تقدم هذه الشركات برامج للتدريب و احتضان الطلبة المتدربين.

4. التعليم قبل الجامعي / الصف السادس:

هدف هذه المرحلة التعليمية هو إعداد الطلبة الماليزيين للالتحاق بالجامعات الوطنية أو فروع الجامعات الأجنبية بالبلاد والمعاهد العليا. تستغرق هذه المرحلة من سنة إلى سنتين حسب التخصص فيتم تحضير الطلبة لتمكينهم من النجاح في الاختبارات التي تعقدها الجامعات كشرط لولوج الدراسة

5. التعليم الجامعي:

يحظى بمكانة خاصة، وتتولى وزارة التعليم العالي إدارته. يضم التعليم العالي بماليزيا جامعات وطنية، فروع لجامعات أجنبية ومعاهد عليا. فيما يلي ترتيب بعض الجامعات الماليزية عالمية مقارنة مع بعض الجامعات المغربية

حسب نشرة التايمز الصادرة العام الماضي والذي صنفت فيه بعض الجامعات الماليزية من بين 1000 جامعة الأفضل في العالم.[1]

ثالثا: دراسة وتحليل مؤشرات التعليم

جدول رقم: (3–4) نسبة الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	06	28	29	36	80	84	79		
ماليزيا	63	50	62	73	75	78		84	

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

تشير الإحصاءات في مجال التعليم قبل المدرسي في الجزائر انه كان يعاني نقص كبير خلال سنوات 2005، 2006، 2007، 2008 حيث حققت قفزة نوعية إذا ارتفعت بعد ذلك وذلك خلال سنوات 2009، 2010، إلا أنه في تذبذب ألا أن معدلات ظلت متدنية مقارنة مع ماليزيا وإن كانت هي الأخرى قد عانت انخفاض لنسب الالتحاق في التعليم قبل المدرسي إلا أنها الأكثر انجازا من الجزائر.

جدول رقم: (3–5) نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (صافي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	92	92	93	94	96	97	98	97	
ماليزيا	97								

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

تحققت اهداف الجزائر التي حددتها للالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية بصورة كاملة أو شبه كاملة بنسبة 97% إلا انه يبقى في تذبذب ، كما أن أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس قلت واستطاعت الجزائر أن تتخطى هاجس التسرب المدرسي والتغيّب عن المدرسة وأحرزت تقدما ملموسا من ناحية زيادة النفاذ إلى التعليم الأساسي، بالنسبة إلى للذكور والإناث على حد سواء إلا أنه مازالت تبرز مخاوف لبقاء التقدم في ما يتعلق بالقراءة والكتابة بطيئا رغم تطوره ولمعاناة هذا المؤشر (نسبة الالتحاق بمرحلة الابتدائية) التذبذب.

جدول رقم: (3–6) نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الابتدائية من (%إجمالي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	107	107	107	107	110	113	115	117	
ماليزيا	101								

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

يرمي هدف الجزائر ضمان التحاق" جميع "الأطفال بالتعليم الابتدائي وإنهائه باستخدام معدل منشود نحو 95 %كعتبة لتعميم التعليم، فمن ناحية التقدم المنجز نحو بلوغ هذه العتبة بحلول 2015 تصنف الجزائر من بين

[1] PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البلدان العربية التي بلغت هذا الهدف حيت استطاعت تحقيق نسبة 117 % من اجمالي للالتحاق بمدارس الابتدائية خلال سنة 2012، وعموما فقد شهدت الجزائر تقدما ايجابيا

جدول رقم: (3–7) معدا إتمام مرحلة الابتدائية ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	93	84	93		88	93	96	100	
ماليزيا	103								

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

كما سبق وأشرنا، يرتكز تحقيق هدف الجزائر لضمان التحاق" جميع "الأطفال بالتعليم الأساسي على إكمال المرحلة الابتدائية من التعليم.، ومنه نجد أن جهود الجزائر واضحة في هذا المجال حيث وصلت نسبة اتمام الذكور لمرحلة الابتدائية إلى 100%، خلال سنة 2012 ، في ما يتعلق بمؤشر تكافؤ الجنسين نجد أن الكفة عادت ورجحت وبنسبة طفيفة لصالح الذكور، فبالإجمال نجد أ مستويات تكافؤ الجنسين تصب لصالح الذكور مع أنها قد تحسنت خلال فترة معينة.

جدول رقم: (3–8) معدا إتمام مرحلة الابتدائية اناث (%من الشريحة العمرية ذات الصلة)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	92	82	94		90	93	95	100	
ماليزيا	98								

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

من ناحية التوقعات المرتقبة للعام 2015 ، يُفترض أن تستمر معدلات اتمام اناث لمرحلة الابتدائية في الجزائر في الارتفاع وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول اذ وصلت نسبة اتمام الاناث لمرحلة الابتدائية الى 100% خلال سنة 2012 ، وفي ما يتعلق بتكافؤ الجنسين في هذا السياق يبيّن الجدول أن معدلات اتمام الذكور لمرحلة الابتدائية أكبر من نسبة الإناث بعد الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسينه ولكنه ما زال قائما وناجحا غلى حد الآن.

جدول رقم: (3–9) معدا إتمام مرحلة الابتدائية (إجمالي%) من الشريحة العمرية ذات الصلة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	93	83	93		89	93	96	100	
ماليزيا	101								

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

نلاحظ أن اتمام مرحلة الابتدائية في الجزائر في ازدياد اذ بلغت إلى أعلى ذروة لها في سنة 2012 نسبة قدرت بحوالي 100% بتجاوز مشكل التذبذب الذي كان يلازمها خلال السنوات المفرطة حيث توجت إنجازاتها بسد

فجوة الرسوب وقد خفضت معدلات الأمية وانخفض بسرعة الفرق المطلق بين الذكور والإناث وسجلت نواتج التعليم درجات جيدة نسبيا وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال الإنجاز التعليمي للجزائر أدنى منه في ماليزيا التي لديها مستويات تنمية اقتصادية مماثلة .

جدول رقم: (3–10) معدا الالمام بالقراءة والكتابة اناث (% من الذكور في الشريحة العمرية 15–24 سنة)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر		89							
ماليزيا						98			

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

إن نسبة الالمام بالقراءة والكتابة من طرف الاناث لكلا الدولتين مرتفعة، وكما هو مبين في الجدول نجد أن نسبة الالمام بالقراءة والكتابة من طرف الاناث بالجزائر بلغت 89% حيث أن مشاركة الإناث في التعليم الثانوي فاق مؤشر تكافؤ الجنسين، ما يعني أن نسبة الإناث الملتحقات بالمدارس زادت عن نسبة الذكور، أما ماليزيا فهي تحتل الصدارة كما في كل مرة وبنسبة98% وهذا راجع لجهودها المبذولة لتطوير التعليم وتحسينه.

جدول رقم: (3–11) معدا الالمام بالقراءة والكتابة ذكور شباب (% من الذكور في الشريحة العمرية 15–24 سنة)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر		94							
ماليزيا						98			

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الذكور في الجزائر مرتفعة عن نسية الاناث فهي ترتقي إلى نحو 94%وهذا ناتج عن ارتفاع المستوى المعرفي للذكور عن الاناث، أما مليزيا فهي محافظة على نفس النسبة 98 %وهذا يعني المستوى المعرفي لكلا الجنسين متجانسين وهذا ناتج عن عدم وجود فوارق بين هاذين الجنسين

جدول رقم: (3–12) معدل الالمام بالقراءة والكتابة اجمالي شباب (% من السكان في الشريحة العمرية 15–24 سنة)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر		92							
ماليزيا						98			

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

أحرزت كل من الجزائر وماليزيا تقدماً ملحوظاً باتجاه تعميم التعليم الابتدائي، من خلال الإلمام بالقراءة والكتابة حيث بلغت هذه النسبة في الجزائر 92%سنة 2006 أما ماليزيا فهي تتصدر دوما وفي كل على الجزائر حيث وصلت الى بنسبة قدرت بـ إلى 98% سنة 2010 وهذه النسبة العالية توضح أهمية التعليم في اكتساب

المعلومات والمهارات والمعارف وتؤكد على دوره الكبير في تطور هذه الدولة بشكل مستمر ومتتابع وتحقيق نمو اقتصادي متسارع.

جدول رقم: (3–13) معدل الرسوب المرحلة الابتدائية ذكور(% من إجمالي الذكور الملتحقين)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	14	14	14	10	13	09	09	09	
ماليزيا									

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

غير أنه توجد فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية وبين ما تحتاجه الجزائر لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية إلا أنها استطاعت ا حداث تحسينات ملحوظة في زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتضييق الفروق بين الجنسين و تخفيض معدلات التسرب من معدل 14% خلال سنوات 2005، 2006، 2007 إلى 9 % في سنة 2010إلى 2012 .

جدول رقم:(3–14) معدل الرسوب المرحلة الابتدائية اناث(% من إجمالي الاناث الملتحقين)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	8	9	8	6	8	06	05	05	
ماليزيا									

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

من خلال الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتقليل نسبة الرسوب عند كلا الجنسين نجد الجزائر نجحت وبفارق كبير من سد فجوة التسرب لدى الاناث بنسبة اكبر عن الذكور اذ ازداد عدد الاناث بسرعة أكبر عن عدد الذكور الاخيرة حيث وصلت نسبة التسرب عند الاناث إلى 5 %خلال سنتي 2011–2012 بعدما بلغت9% في سنة 2006 وذلك من خلال تطبيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين، حيث أعطى مؤشر تكافؤ الجنسين في الجزائر للعام2011 الأفضلية للفتيات.

جدول رقم: (3–15) نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%صافي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر									
ماليزيا	68	68	66	66	65	66	66	69	

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

سجل مؤشر في ماليزيا ارتفاعا وتطورات متتالية ولكن بمعدلات متفاوتة اذ قفز من سنتي 2006-2007 من نسبة 68 %الى 69% خلال سنة 2012 أما السنوات الاخرى فقد حافظت على نفس النسبة بـ 66 %مع انخفاض ضئيل في سنة 2009 بـ65%.

جدول رقم: (3–16) نسبة الالتحاق بمدارس المرحلة الثانوية من (%إجمالي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	77	78	69	75	92	95	98		
ماليزيا	69	68	66	66	66	67	67		

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

نلاحظ أن معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية في ازدياد ملحوظ حيث بلغ 98% في سنة 2011 وأخيرا يمكن أن الجزائر تمكنت من مجاراة ماليزيا والتغلب عليها في نسب الالتحاق بم رحلة التعليم الثانوي واللحاق تقريبا بركب ماليزيا التي بلغت نسبة 67%سنة 2011 بعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2005 بـ69 %التي بلغت وذلك من خلال تغيير مناهج التدريس وتحسين الأنظمة التعليمية .

جدول رقم: (3–17) نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من (% إجمالي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	20	20	22		29	29	30	31	
ماليزيا	28	29	30	34	36	37	36	37	

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الالتحاق بمدارس التعليم العالي في مستويات منخفضة افي كلتا الدولتين وهذا بسبب معناة التعليم العالي من ظاهرة تحتاج إلى معالجة ملحة تتمثل في المعدلات المنخفضة للطلبة.إلا أنه يرتفع من سنة الى اخرى ورغم هذا نجد أن ماليزيا تتفوق على الجزائر في هذه النسب لأن طلاب ماليزيا يتهافتون على التعليم الجامعي بهدف الحصول على الشهادة الجامعية واللقب العلمي وذلك لتوفر مناصب العمل المناسبة بينما طلاب الجزائر يقومون بعد التخرج بأعمال لا تتطلب هذا المستوى من التعليم وقد تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن تخصصهم. هذا العدد يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري

جدول رقم: (3–18) الانفاق على التعليم (% من اجمالي الانفاق الحكومي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر				11.4					
ماليزيا		16.7	16.1	14.0	18.5	18.4	21.0		

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

تبرز الآثار الواضحة بشكل جلي لحجم ونسبة الإنفاق على التعليم في ماليزيا إذ اتجهت ماليزيا نحو زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي بكافة مراحله ابتداء من الابتدائية مرورا بالثانوية والجامعية وهي بذلك تساير الاتجاه العالمي في هذا المجال وهو ما تظهره احصائيات الجدول السابق، رغم التذبذب الذي واجهها في كل من 2007، 2008، 2010

جدول رقم: (3–19) الانفاق على التعليم (% من اجمالي الناتج المحلي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر				4.3					
ماليزيا		4.5	4.4	4.0	6.0	5.1	5.9		

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

تعاني نسب الإنفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا انخفاض الإنفاق مقارنة مع نسبة الإنفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي كما انه عانى كذلك تذبذب في كل السنوات حيث يفترض أن يرتفع باستمرار للحصول على نتائج أفضل في مجال الخدمات التعليمية للأفراد

أما الجزائر فهي على عكس ماليزيا أذ أنها تنفق وبنسب ضئيلة على التعليم من الناتج الاجمالي حيث بلغت نسبة الانفاق حوالي 4.3 %في سنة 2008، وهذا يعني أن مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وحده غير كافي في تفسير تطور التعليم وإنما هناك عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية تؤثر على عملية التعليم سلبوإيجابا.

جدول رقم: (3–20) نصيب الطالب من الانفاق في الابتدائي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر		10.4	11.3	13.8	15.3		14.0	17.1	
ماليزيا									

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

من خلال الجدول نجد أن طلبة مدارس الابتدائي في الجزائر لا يحصلون إلا على نسبة تتراوح ما بين 10% و17% من اجمالي الناتج المحلين وبالتالي وكما ذكرنا سابقا نجد أن مرحلة الابتدائي تحصل على نسبة ضئيلة من الانفاق من اجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذا لا يؤثر على مستوى التعليم وكما رأينا سابقا نجد أن الجزائر حققت تطور ملحوظ في نسب الالتحاق بمرحلة الابتدائية والالمام بالقراءة والكتابة ....إلخ.

جدول رقم: (3–21) نصيب الطالب من الانفاق في المرحلة الثانوية (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر									
ماليزيا		13.9	13.8	12.0	21.4	18.6	19.9		

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

إن نصيب الفرد من الانفاق في مرحلة الابتدائية في ماليزيا في ازدياد وتطورا اذ انه بلغ وفي سنة 2009 أعلى نسبة له وهي 21.4 إلا أنه ولسوء الحظ قد تراجع وبنسبة طفيفة بلغت حوالي 18.6%و19.9%خلال سنتي 2010و2011 على توالي إلا أنه يعد أفضل نسبة مقارنة مع نصيب الفرد في مرحلة الابتدائية

جدول رقم: (3–22) نصيب الطالب من الانفاق في مرحلة التعليم العالي (% من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر									
ماليزيا		57.9	48.1		59.6	47.0	60.9		

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

في كل مرة تشهد ماليزيا تذبذبا في مبالغتها في اطار التعليم حيث شهد كذلك نصيب الفرد من الانفاق في مرحلة التعليم العالي تذبذبا واضحا خلال كافة السنوات بين الارتفاع والانخفاض إلا أنه ورغم هذا التذبذب سجل أعلى نسبة له التي كانت خلال 2011 بنسبة 60.9 % كما أنه وفي كل مرحلة ترتفع هذه النسبة أذا أن مرحلة الثانوية ارتفعت عن نسبة مرحلة الابتدائية ومرحلة التعليم فاقت كل من التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي.

جدول رقم: (3–23) إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	103.198.650.297.8	117.026.655.313.7	134.977.867.931.6	171.000.162.581.5	137.211.795.394.2	161.207.304.960.5	199.070.864.637.6	204.331.017.992.1	210.183.410.526.1
ماليزيا	143.533.152.129.5	162.691.922.355.1	193.552.511.883.6	230.988.518.916.1	202.251.384.991.5	247.533.325.517.7	289.548.374.336.9	305.263.811.733.2	313.159.097.400.7

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

تشير تقديرات إجمالي الناتج المحلي في كلتا الدولتين أنه في ارتفاع حيث سجل أعلى معدل نمو لهما في السنوات الأخيرة من 2010 إلى2013 مستفيدة ببقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وبالمقابل سجلت تراجعا في سنة 2009 قدر ب 137.211.795.394.2 بالجزائر، و202.251.384.991.5 بماليزيا بالمقارنة مع ما حققته خلال سنوات 2005 إلى 2008

جدول رقم: (3–24) نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	5.9	1.7	3.4	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8
ماليزيا	5.3	5.6	6.3	4.8	-1.5	7.4	5.2	5.6	4.7

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

شهد نمو الناتج المحلي لكلتا الدولتين تذبذب كبير وواضح بين الارتفاع والانخفاض فبعد الارتفاع الذي سجل بالجزائر خلال 2005 قدر بـ 5.9% انخفض إلى الحظيظ في سنة 2006 بـ1.7 %وهي اقل نسبها سجلتها الجزائر مقارنة مع سنوات الاخرى وعاد وارتفع بشكل طفيف خلال سنة 2007 إلا انه لم يبقى على هذا الحال ويبقي بين الارتفاع والانخفاض الى أن سجل نسبة 2.8% خلال 2013 وعلى العموم تبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة مع ما حققته من قبل، أما بماليزيا فقد حققت أعلى نسبة لها في سنة 2010 بنسبة 7.4 %بعدما كانت في أسوء حالاتها خلال سنة 2009 حيث سجلت نسبة تحت الصفر قدرت بـ 1.5- %وهي الأخرى عانت نفس حال الجزائر من حيث الانخفاض والارتفاع حيث تراجعت خلال 2013 وسجلت نسبة 4.7 % .

جدول رقم : (3–25) نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس، بالأسعار الجارية للدولار الامريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	2.660	3.030	3.510	4.090	4.160	4.350	4.461	5.010	5.330
ماليزيا	5.240	5.810	6.600	7.500	7.590	8.150	8.840	9.820	10.430

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

سجل نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي خلال السنوات الأخيرة في كلتا الدولتين اتجاها واضحا نحو الارتفاع حيث بلغ في الجزائر حوالي 5.330 اما ماليزيا فقدر بـ 10.430 ، ويرجع هذا إلى تحسن النمو الاقتصادي المعتبر بسب ارتفاع أسعار النفط.

جدول رقم : (3–26) نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3.038.7	3.391.4	3.845.8	4.786.5	3.771.3	4.3499.6	5.271.6	5.309.8	5.360.7
ماليزيا	5.553.9	6.179.6	7.218.4	8.460.4	7.277.8	8.754.2	10.068.1	10.440.0	10.538.1

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة 2011، 2012، 2013 مسجلا بذلك نمو بلغ حوالي 5.271.6، 5.309.8، 5.360.7 على التوالي بعد أن شهد

انخفاضا سنة 2009 بلغ حوالي 3.771.3 بعدما كان في اوج الارتفاع خلال سنوات 2005، 2006، 2007، 2008 بمبالغ قدرت بـ 3.038.7، 3.391.4، 3.845.8، 4.786.5 على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع الى تحسن مستوى دخل الفرد، ونفس الحال شهدته ماليزيا حيث سجلت هي الاخرى ارتفاعا خلال السنوات الاخيرة 2010، 2011، 2012، 2013 بمبلغ قدر بـ 8.7542، 10.068.1، 10.440.0، 10.238.1 على التوالي، لينخفض نصيب الفرد في سنة 2009 بمبلغ قدر بحوالي 7.277.8 بعدما سجلت ارتفاعا من سنة 2005 إلى 2008 قدر بـ 5.553.9، 6.179.6، 7.218.4، 8.460.4 على التوالي، وعلى العموم تبقى ماليزيا تحتل الصدارة من حيث ارتفاع مبالغتها عن الجزائر

جدول رقم: (3–27): نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	10.270	10.670	11.430	11.740	11.790	12.230	12.490	12.860	13.070
ماليزيا	15.260	16.560	17.890	18.660	18.330	19.330	20.580	21.460	22.530

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

شهدت كل من الجزائر وماليزيا ارتفعا من سنة 2005 الى 2013 حيث سجلت كل من الجزائر وماليزيا أعلى نمو في نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي وتوجع هذا النمو بارتفاع لكلا الدولتين خلال 2013، اذ حصدت الجزائر مبلغ قدر بـ 13.070 أما ماليزيا فقد استحوذت على مبلغ قدر بـ 22.530 وبالمقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي نجد ان الافراد في كلتا الدواتين يحصلون على أعلى نسب لهم من الدخل القومي خلافا للإجمالي الناتج المحلي الذي لا يضفي للأفراد الا نسب ضئيلة.

من خلال تحليل معطيات الجداول أنفة الذكر تم ملاحظة أن في الجزائر هناك تأثير ايجابي لرأس المال البشري على معدل نمو الناتج الإجمالي ويظهر ذلك من خلال مساهمة تلاميذ الطور الثانوي في النشاط الاقتصادي والذي لا يكون إلا بعد استكمالهم لهذا الطور أي بعد 3 سنوات، حيث أن عدد كبير من الثانويين الذين لا ينجحون في البكالوريا يتوجهون مباشرة إلى سوق الشغل من خلال التجارة أو ممارسة حرفة معينة ويندمجون بالتالي في سوق الشغل مما يساهم في الرفع من معدل نمو الناتج الحقيقي .

كما أن عدم وجود تأثير لغير الناجحين من الثانويين في معدل النمو الاقتصادي يعود لتدهور إنتاجيتهم أو اختفاء نشاطاتهم أو تحولهم إلى نشاطات غير معلنة ،وهذا فيشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يستفيد كثيرا من مخرجات التعليم .وما يستنتج من ذلك أن قطاع التكوين والتعليم في الجزائر وإن كانت تسخر له أغلفة مالية هائلة من أجل تخريج اليد العاملة المؤهلة يساهم في الاقتصاد الوطني بالدرجة الكافية التي تسمح بالدفع بالنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود اختلال بين متطلبات الاقتصاد ومخرجات المعاهد والجامعات ومراكز التكوين وهو

الأمر الذي دعا إلى تبني إصلاحات معمقة في التعليم العالي استحدثت من خلالها آلية جديدة للتعليم وهي نظام ما يسمى بـليسانس – ماستر –دكتوراه LMD الذي شجع على تنويع التخصصات وقلص مدة التعليم، ويعتمد على توطيد العلاقة بين تخصصات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية من أجل إمداد الاقتصاد برأس المال البشري الملائم لاحتياجاته.

أما تجربة ماليزيا في اطار تنمية الرأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي تظهر اثارها جليا من خلال النفقات الحكومية التي انفقتها على التعليم وتوضح بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور والوصول إلى نمو اقتصادي عال، ولهذا بذلت وزارة التعليم الماليزية جهودا ناجحة في بناء المدارس وتهيئتها على أحسن وجه من ناحية البيئة المدرسية والوسائل التعليمية والخدمات الملحقة بالمدرسة، فضلا عن تدريب المدرسين وتأهيلهم ومواكبة المقررات المدرسية وطرق التدريس للتطورات المعاصرة والتوافق مع متطلبات العملية التربوية السليمة.

في كل الأحوال فإن التجربة الماليزية تقدم نموذجا يحتذى به، فلا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في قطاعات البشر الذي أصبح أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الفرضية القائمة على أن **التعليم في يساهم بدفع التنمية من خلال الكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تحقيق نمو اقتصادي** صحيحة ومؤكدة.

المبحث الثاني: واقع الصحة في الجزائر وماليزيا

لقد أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات، سواء في تلك المتقدمة او المتخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها على حد سواء .ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر كذلك مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية .فالتنمية الصحية تمثل عنصراً هاماً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية، دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها، ذلك إن الإنسان المكتمل صحياً هو القادر على بناء تنمية صحيحة ومستدامة

ومن هذا الاستدلال تم تناول في هذا المبحث إلى واقع الصحة في الجزائر وماليزيا بدءا بالتعرض إلى وضعية الرعاية الصحية في الجزائر مرورا إلى ماليزيا وصولا إلى دراسة وتحليل مؤشرات الصحة في كلا الدولتين.

أولا: الصحة في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير نظمها وهياكله ا الصحية ، ببناء وتشييد المؤسسات الصحية والارتقاء بالتعميم الطبي، وكنتيجة لهذه الجهود تحسنت بعض المؤشرات الصحية بشكل متسارع، حيث تراجع معدل الوفيات بصفة عامة وارتفع متوسط العمر المأمول عند الولادة، وهي مستمرة في هذه الجهود من خلال المشاريع التنموية المستقبلية.

حيث تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى تحسين هذا القطاع من خلال زيادة الاهتمام ، والمتمثل في مجموعة من الإصلاحات عبر فترات مختلفة، وذلك بزيادة عدد المؤسسات الصحية عبر ربوع الوطن وزيادة الإنفاق عليها، بهدف تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، سعيا منها لتحقيق رضاهم وتوفير مستوى صحي ملائم لهم.

اذ أقرت وزارة الصحة الجزائرية تخصيص 23.4مليار دولار لمشروعات الرعاية الصحية حتى سنة 2025 ، حيث تسعى إلى تأسيس وتطوير 700 مؤسسة صحية خلال السنوات الأربع القادمة، والتي تم تأسيسها وتطويرها مؤخرا، وتتضمن 90 مستشفى عمومي، و 80 مؤسسة صحية متخصصة في طب العيون والحروق مرضى السرطان والكلى.

كما تخطط لإنشاء عيادات متعددة الخدمات في القرى والأرياف، إضافة إلى 200 عيادة متنقلة للبدو الرحل في الصحراء والمناطق الجبلية، وتسعى في ذات الخطة التنموية 2016 إلى تطوير بعض المستشفيات وانشاء المؤسسات الاستشفائية الجامعية والعمل على توزيعها عبر مختلف الولايات، وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، كما تدرس وزارة الصحة مشروع إنشاء أكاديمية للطب بشراكة فرنسية، تسعى للدفع بالبحوث العلمية في قطاع الصحة.ى وتسعى الجزائر إلى مضاعفة عدد المراكز الطبية في ولايات الجنوب، حيث خصصت 100 مليار دينار لإنجاز نحو 300عيادة متخصصة و 250هيكل صحي، وتخصيص 21 مليار دينار لتكفل بالمصابين بالسرطان.[1]

ثانيا: الصحة في ماليزيا

شهدت الرعاية الصحية في ماليزيا تحولات جذرية من الناحية التاريخية. ففي الأيام السابقة ما قبل الاستعمار، كانت الرعاية الطبية تقتصر على العلاجات التقليدية الشائعة بين السكان المحليين من الملايو، والصينيين والمجموعات العرقية الأخرى. إلا أن قدوم الاستعمار الغربي قد أحضر معه الممارسة الطبية الغربية إلى البلاد. ومنذ استقلال البلاد تم تحويل نظام الرعاية الطبية تدريجيًا لكي يلبي الاحتياجات الطبية الحالية.

وتمتلك ماليزيا، باعتبارها واحدة من أكثر الدول نموًا في آسيا، إمكانات هائلة في قطاع متزايد الأهمية — ألا وهو قطاع السياحة الطبية. والرعاية الصحية والتي تقع ضمن مسؤولية وزارة الصحة الممثلة للحكومة لديها نظام

[1] حامت سعدية ، عجو نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115-116.

رعاية صحية فعال وواسع الانتشار، حيث تقوم بتشغيل نظام للرعاية الصحية ذا مستويين يتكون من كل من نظام رعاية صحية ذو إدارة حكومية ونظام رعاية صحية خاص مصاحب له.

وهناك المزيد والمزيد من مستشفياتنا الخاصة تقدم الخبرة في المجالات الطبية، على سبيل المثال لا الحصر، أمراض القلب، والأورام، والجراحة التجميلية، والجراحة الروبوتية، وعلاج العقم، وجراحة علاج البدانة، وأمراض العظام، وزراعة الأسنان، وطب العيون، وطب الأعصاب، والإجراءات الجمالية التي تتضمن العمليات الجراحية بأقل تدخل جراحي.

على هذا النحو، وفي ظل وجود أرفع الخدمات الطبية التي توفر علاجات موثوق بها وآمنة وفعالة في أجواء مريحة مع سهولة الوصول عليها وبأسعار معقولة، أصبحت ماليزيا بالتأكيد خيارًا رائدًا للمرضى الأجانب الذين يبحثون عن علاج الرعاية الصحية في الخارج. وقد قفزت صناعتنا الخاصة بالرعاية الصحية بالتأكيد قفزة إلى الأمام.

ثالثا: مؤشرات الصحة في الجزائر وماليزيا

جدول رقم: (3–28): معدل المواليد (اجمالي لكل 1000 شخص)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	21	22	23	24	24	25	25	25	24
ماليزيا	19	18	18	18	18	18	18	18	18

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

واصل معدل المواليد في الجزائر في الارتفاع لتصل النسبة 24 % سنة 2013 بعدما كانت 21 %سنة 2005 أما ماليزيا فأحدثت تراجع بنسبة 18سنة 2013 ، فبعدما كان19سنة 2005 ومقارنة ماليزيا مع الجزائر نجد ان ماليزيا حققت نسبة مواليد اعلى من الجزائر، وعموما نجد أن الجزائر وماليزيا حققتتقدما في تقديم هذه الخدمات لتحسين مستوى معيشة الافراد.

جدول رقم: (3–29): معدل الوفيات الاولي (لكل 1000 شخص)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	5	6	6	6	6	6	6	6	6
ماليزيا	4	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

بقيت كل من الجزائر وماليزيا محافظة على صحة ورفاهية الأفراد اذ شهدت الخدمات الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه وسجلت نسبة 6 خلال كافة السنوات ،وهذا ينطبق ايضا على ماليزيا حيث سجلت نسبة 5 خلال كافة السنوات.

جدول رقم: (3–30): معدل وفيات الاطفال دون 5سنوات(اكل 1000 مولود حي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	34	32	31	30	28	27	27	26	25
ماليزيا	8	8	8	8	8	9	9	9	9

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

عرف عدد وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات انخفاضا من 34 سنة 2005 الى 25 سنة 2013، مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا لحالة الأطفال الصحية، ويعود هذا التراجع إلى الاهتمام المولى لصحة المرأة في مجال مراقبة الحمل، وتحسين الولادة، حيث عرفت عملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة ارتفاعا كبيرا. أما ماليزيا شهدت ارتفاعا طفيفا قدر بـ9 من سنوات 2010–2013 بعدما كان 8 خلال سنوات 2005، 2006، 2007 ورغم هذا الارتفاع الطفيف تبقى هذه النسبة احسن من الجزائر بكثير.

جدول رقم: (3–31): الزيادة السكانية(%سنويا)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	1.5	1.6	1.7	1.8	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9
ماليزيا	19	1.9	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

سجلت الجزائر ارتفاعا مطردا في الزيادة السكانية اذ شهد عدد السكان ارتفاعا من 1.5سنة 2005 إلى1.9سنة 2013 وعلى غرار ماليزيا فقد شهدت انخفاضا طفيف من 1.9 خلال 2005 الى 1.6 سنة 2013

جدول رقم: (3–32): العمر المتوقع عند الولادة (اجمالي بالسنوات)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	70	70	70	70	270	71	71	71	71
ماليزيا	74	74	74	74	74	74	75	75	75

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

عرف العمر المتوقع عند الولادة في كل من الجزائر وماليزيا تحسنا حيث انتقل من 70 سنة2005 إلى 71 سنة 2013 في الجزائر و47 سنة2005 الى 75 سنة 2013 في ماليزيا ويعود هذا إلى تحسن ظروف مستوى المعيشة للأفراد. و يعكس أهمية الجهود التي تبذلها الجزائر وماليزيا في مجال تحسين الصحّة.

جدول رقم: (3–33) الانفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (%من اجمالي الانفاق على الرعاية الصحية)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	70.5	69.6	70.8	72.9	70.6	68.4	70.5	73.5	74.2
ماليزيا	51.4	55.1	54.4	55.8	58.8	57.3	54.9	55.2	54.8

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

رغم معدل الإنفاق الهائل على الرعاية الصحية في الجزائر الذي بلغ 74.2 %سنة 2013 وبعد التذبذب الذي واجهه ،الا ان النظام الصحي يعد متأخرة نسبيا مقارنة بالإمكانات المادية، المالية والبشرية المرصودة له، اما

بماليزيا نجد انها عرفت نمو مطرد ومتذبذب في نفس الوقت من حيث الانفاق الا انه ضئيل مقارنة مع الجزائر حيث بلغ نسبة 54.8 % سنة 2013

جدول رقم: (3–34): الانفاق على الرعاية الصحية (%من اجمالي الناتج المحلي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3.2	3.4	3.8	4.2	5.2	4.8	5.1	6.0	6.6
ماليزيا	3.3	3.7	3.6	3.5	4.0	4.0	3.9	4.0	4.0

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

كنسبة من الناتج الداخلي الخام تضاعفت النفقات الصحية بنحو ثلاث مرات في الجزائر حيث منتقلة من 3.2 %سنة 2005 الى 6.6 % خلال سنة 2013، أما الارتفاع في النفقات في ماليزيا يعد شبه طفيف حيث انتقل من 3.3 سنة 2005 الى 4 %سنة 2013،رغم انها كانت تفوق الجزائر في الانفاق في سنتي 2005 و2006 بـ 3.2و 3.4 في الجزائر وبـ3.3 و3.7 على التوالي في ماليزيا.

جدول رقم: (3–35): نصيب الفرد من الانفاق والرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	311	319	271	210	195	201	147	114	98
ماليزيا	423	418	391	349	289	293	260	226	183

المصدر: البنك الدولي متاح على الموقع http://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2015/05/17

رغم الارتفاع المستمر للنفقات العامة على قطاع الصحة، في كل من الجزائر وماليزيا الا ان نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي) ،كان في تراجع مستمر حيث انخفض من 319 سنة 2006كاقصى مبلغ الى ادنى مبلغ بـ98 سنة 2013، ونفس الوضع يمكن مشاهدته في ماليزيا حيث انخفض نصيب الفرد من 423 سنة 2005 الى 183 سنة 2013

من خلال تحليل معطيات الصحة في كل من الجزائر وماليزيا تم ملاحظة أ ن الوضع الصحي في الجزائر يسير نحو التحسن، مقارنة عما كان في السنوات الماضية، إلا أنه ورغم التحسن في الحالة الصحية للسكان بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية ، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة. إذ نجد أن الوضع الصحي في الجزائر هش، خصوصا مع ظهور بعض الأمراض رغم الميزانيات الضخمة المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن الجزائري، حيث تنفق الجزائر ضعف ما تنفقه الدول الاخرى على قطاع الصحة مقابل رعاية صحية جيدة، هذا ما يدل على ضعف النظام الصحي الذي ما زال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي، وهذا لا يغني عن دوره في زيادة وتحسين النمو الاقتصادي.

أما التجربة الماليزية في مجال تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير الرعاية الصحية هي تجربة جديرة بالتأمل ، فقد تمكن هذا البلد بتحقيق اعلى معدلات النمو الاقتصادي بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين

ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل.

ومنه يمكن القول أن فرضية القائمة على أن تحسين الظروف الصحية يعتبر آلية لتحقيق نمو اقتصادي مؤكدة.

وعموما يمكن تأكيد الحقائق الجلية الثي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة، على الدور الفعال والمؤثر لعنصر الاستثمار للاستثمار في رأس المال البشري في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية و المساهمة في تحقيق التقدم والتطور والنمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يتأتى من خلال التعليم القادر على زيادة الإنتاجية من جهة وتحسين الظروف الصحية ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع من جهة أخرى ، ، ولهذا اجمعت الدول سنويا على رصد مخصصات مالية ضخمة لكل من قطاع التعليم والصحة ، في هذا السياق ينظر للإنفاق على التعليم والصحة على أنه استثمار في رأس المال البشري يدر كثيرًا من العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعود على الأفراد كما على المجتمع.

ومن هذا الطرح نكون قد خلصنا إلى الاجابة حول إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

ما هو دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.؟

وعموما وبعد اثبات صحة الفرضيات والاجابة عن الأسئلة يمكن القول أن الجزائر نجحت في مجال الاستثمار في رأس المال البشري للوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال انفاق مبالغ طائلة على كل من التعليم والصحة وتحقيق معدلات نمو مرضية ، إلا أنها تبقى متأخرة مقارنة بماليزيا التي تعتبر من الدول التي تحال الصدارة في هذا المجال، ومنه يمكن القول أن ماليزيا حققت معدلات نمو في كل من التعليم والصحة والنمو الاقتصادي تفوق الجزائر بكثير الكثير.

المبحث الثالث: تجربة الانطلاق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا

إن الإدارة الناجحة في المؤسسة الحديثة هي التي تسعى باستمرار إلى النمو والنجاح بتركيز اهتمامها على تخطيط وتنمية الموارد البشرية فيها .وأن تنظر إلى المستقبل وترى احتمالاته باعتبار أن المؤسسات أصبحت تعمل اليوم في اقتصاد ديناميكي، حيث التغيير فيه هو القاعدة وليس الاستثناء.

وما تجربة كل من الجزائر وفريق النمور الجدد التي يقودها أحد أولئك النمور ألا وهي "ماليزيا"، إلا شاهدًا على مدى التزاماتهما اتجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانهما بأن سر نهضتهما ونموهما يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم، ومنه ومن الطرح السابق سنتطرق في هذا المبحث إلى كل جهود ومساعي كلتا الدولتين لبلوغ هدفهم المنشود ألا وهو النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام والعناية برأس المال البشري

أولا: الجهود الجزائرية المبذولة لتحقيق تنمية موارد بشرية ورأس المال البشري في الجزائر

في سبيل تحقيق تنمية لمواردها البشرية ومحاولة منها من خلق رأس مال بشري بذلت الجزائر ولازالت تبذل مجهودات كبيرة وتمثلت فيما يلي:

1. استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة:

إن بناء رأس مال بشري راقي النوعية في الجزائر رهين من ناحية بقيام نسق مؤسسي كفء لتعليم الكبار من أجل مكافحة فعّالة لكافة أنواع الأمية في الجزائر، وبالعمل بمبدأ التعلّم المستمر مدى الحياة، حتى لخرّيجي النظام التعليمي، من ناحية أخرى .

وإذ نؤكد في هذا الصدد على أن تولى أولوية مطلقة للنساء في برامج تعليم الكبار كتعويض ولو رمزي عن إرث الأمية الذي أثقل كاهلهن، فكيف يستقيم الحديث عن إقامة مجتمع المعرفة في الجزائر ولا يزال أكثر من 20%من الجزائريين و 40% من الجزائريات يعانون من الأمية حسب تقرير الأمم المتحدة حول وضعية السكان في العالم في سنة 2006 .

2. أما بالنسبة للمجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي:

نتيجة للتحديات تسعى الجزائر لتجاوزها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

–زيادة الإنفاق على التعليم أي أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة

–إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.

–تكوين الأساتذة والمؤطرين.

–الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

–إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظامLMD.

3. **إقامة وتدعيم اقتصاد قائم على المعرفة :**

من خلال أعمال ملموسة ترتكز على تعميم استعمالات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وجعلها في قلب عمليات عصرنة الإدارة وجزاء لا يتجزأ من برامج التنمية الشاملة والمستدامة بما فيها تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى العمل على لإقامة مجتمع المعرفة في ،والتي تعتمد على:)

–إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

–النشر الكامل لتعليم راقي النوعية ،مع إعطاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة.

–توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.

–التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

4. **تنمية الموارد البشرية وراس المال الفكري في الجزائر وفق المخطط الخماسي2010-2015**

يولي هذا البرنامج أهمية للتنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني حيث خصص في هذا البرنامج ميزانية معتبرة يدرج تحسين التعليم في مختلف اطواره الابتدائي و المتوسط و الثانوي والجامعي و التكوين المهني ، بالإضافة الى عزم الدولة على مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع التعليم العالي من أجل ضمان تكوين و تأطير نوعيين حيث خصص لها 40 بالمائة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية.

كما خصص غلاف مالي بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

كما تم دعم الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تحسين المستوى ومنظومات التعليم في الجامعة لكي يتم تخريج دفعات من الطلاب والطالبات يتم وضعهم في المؤسسات والمراكز الحساسة في البلاد على ان تكون هناك حملة إصلاحات واسعة في مجال الإدارة والتسيير بالإضافة إلى دعم المقاولاتية في البلاد وتدعيم النسيج المؤسساتي

بالمؤسسات والمشاريع المتوسطة والمصغرة هذا يودنا إلى تدعيم الصناعة الوطنية والاستغناء عن الاستيراد والاستغناء تدريجيا عن واردات المحروقات[1].

ثانيا: تجربة التعليم الماليزية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة .كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث.

إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكما كبيرا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهوما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

1. **التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي** :حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

2. **اهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (الرياض)**: اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة1996 التعليم فيما قبل المدرسة جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

[1] نعيمة بارك، **تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة كأداة لتحقيق رأس المال الفكري في الجزائر – الواقع والمأمول–** الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس العدد – 12 جوان . 2014 ،ص ص 41–42.

3. **تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية** :يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في السن السادس من عمر الطفل، وتستمر ست سنوات .

4. توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية :تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا ، حيث يشمل المقرر الدراسي كيثا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم .تمر المرحلة الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإعدادية أو المتوسطة في البلاد العربية) وثانيا المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية).

5. **عناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب** الصناعي : أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

6. توافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية :توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات ... تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

7. **توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد** :تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، بينما العديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية .تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

8. **الربط بين التعليم وأنشطة البحوث** :قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد .وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

9. **الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة** :يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.ويلعب القطاع الخاص دورا أساسيا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، مع وجود بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا .وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات

جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية[1].

[1] كتوش، فورين، **التجربة الماليزية في التنمية البشرية**، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات اقليمية4(10).

خلاصة الفصل

شرعت كل من الجزائر وماليزيا في الاستثمار في رأس المال البشري في وقت متأخر عن المناطق الأخرى؛ غير أنها حالما شرعت في ذلك، فإنها أنفقت بشكل عام نسبة مئوية عالية نسبيا من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم ورفعت بسرعة من متوسط مستوى التعليم بين سكانها، ونتيجة لذلك تمكنت كلتا الدولتين من تحسين إمكانية الحصول المتساوي على التعليم في كافة مراحله، وتعد هذه إنجازات رائعة، حيث بلغ مستوى الالتحاق الكامل في مرحلة التعليم الابتدائي وزادت معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية ومرحلة التعليم العالي .بأضعاف وقد توجت إنجازات الدولتين بسد فجوة التعليم بين الجنسين .وقد أصبحت المساواة بين الجنسين شبه كاملة في مرحلة في كافة مراحل التعليم وقد أدى هذا الاستثمار أيضا إلى تحسن في مستويات التعليم وبعض القدرات الأساسية المعينة، وقد خفضت معدلات الأمية وانخفض بسرعة الفرق المطلق بين الذكور والإناث في معدلات محو أمية البالغين، ومن حيث نواتج تعليم الطلاب، تسجل درجات جيدة نسبيا ، وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا يزال الإنجاز التعليمي للجزائر متدني مقارنة مع ماليزيا ، ورغم التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المأمول، كما أ نّ التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة في الجزائر لا يغني عن بذل المزيد من الجهود لرفعها خاصة وأنها تبقي دون المستويات المحققة ماليزيا وعلى الرغم من أن الجزائر لحقت تقريبا ماليزيا في كافة مراحل التعليم والرعاية الصحية ونمو النمو الاقتصادي، فإنها لا تزال متخلفة إذ أن ماليزيا تحتل الصدارة في كافة المجالات المتعلقة بالتعليم والصحة والنمو الاقتصادي على الجزائر.

تعد الصحة ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها في المجتمعات، لذلك سعت دول العالم بما فيها الجزائر إلى العمل عمى التحسين المستمر للخدمات الصحيّة المقدمة للأفراد، باعتبار هذا الاخير عامل مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعدادهتتطلب نظام تعليمي وتكويني كفؤ وفعال من أجل تحضيره للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة .

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية:

ما هو دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.؟

وكمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية وما يندرج تحتها من تساؤلات فرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

تضمنت الفرضية الأولى أن التعليم يساهم في دفع التنمية من خلال الكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تحقيق نمو اقتصادي، وقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية، حيث تبين أن التعليم عامل من اهم عوامل تراكم الرأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي وربما قد تكون مساهمته اكبر من مساهمة الراس المال المادي لان العامل المتعلم (المكون والمدرب)اكثر انتاجية من العامل غير المتعلم.

كما تضمنت الفرضية الثانية يعتبر تحسين الظروف الصحية آلية لتحقيق نمو اقتصادي، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية والتي تبين خلالها يسهم الاستثمار في الصحة والتغذية في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي يسهم في زيادة الاقتصاد القومي وأفضل أسلوب لتحقيق نتائج صحية قد يتمثل في الإنفاق المباشر الذي يحسن التغذية ويشجع على مواجهة المشكلات السلبية التي يعاني منها المجتمع، ويكون الشخص المتعلم أكثر قدرة على اكتساب المعارف الجديدة وأكثر اهتماما برعاية صحته وصحة أسرته

النتائج:

للرأس المال البشري دور كبير في النمو الاقتصادي كما تؤكده النظريات الاقتصادية الحديثة المهتمة بالموضوع وقد وهذا ما أمكن التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من مقومات تحقيق تنمية بشرية مستديمة الذي بات يشكل بحق "ثروة الأمم "في زمن العولمة وهذا ما تؤكده نظريا خلاصة الأدبيات الحديثة المستندة إلى نظرية رأس المال البشري ونظرية النمو الداخلي وهو ما تؤكده عمليا تجربة الاقتصادات الصاعدة التي ركزت في استراتيجياتها التنموية على أولوية الاستثمار في الإنسان، إذ أن مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي ، فالتنمية البشرية هي جزء من كل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ان الاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري ذو عوائد عالية لان تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الافراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى وانتاجية متزايدة.

-ان القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة وبالذات الانتاجية منها وبما ان نوعية العنصر البشري ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة منها التعليم التدريب وغيرها وبما ان التعليم يعتبر القاعدة الاساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات فقد ركز الباحثون على الادوار والمهام الاقتصادية للتعليم على اعتبار التعليم استثمارا في الانسان ومن ثم اعتباره شكلا من اشكال الرأس المال الذي يجب تكوينه (اصطلح عليه الراس المال البشري)

-وتؤمن المجتمعات المتقدمة بقيمة الفرد ومكانة الانسان حيث يمثل لديها اغلى راس مال واضخم رصيد تزخر به وتذخره لديمومة نموها وتنميتها تنفق على تكوينه اضعاف اضعاف ما تنفقه على الخطط التنموية نفسها لاعتقادها الراسخ ان ما تتكبده من تكاليف ونفقات في سبيل التربية والتعليم ما هو في الحقيقة الا استثمارا في المستقبل عوائده عديدة ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة تمس كل نواحي الحياة

- فالتعليم هو اعظم استثمار للمجتمع في افراده فالحكومات تبذل كل ما في وسعها على كل المستويات لنشر التعليم بين مواطنيها في سبيل النجاح للفرد في حياته تخصص له سنويا نصيبا من ميزانيتها
- لقد اكتسى التعلم اهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي وقد اعتبر التوسع الذي شهدته الانظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والمفتوح استجابة طبيعية للمعدل المتسارع للنمو الاقتصادي .
- ترتبط صحة الأفراد الجيدة بأدائهم الاقتصادي، إذ أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثرا للأنظمة الإنتاجية، فالمجتمعات التي تشهد تحسنا في المستوى الصحي العام تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وبالعكس فان تفشي الأمراض – خاصة الوبائية والمستعصية –يعرقل جهود التنمية ويضعف الأداء الاقتصادي في البلدان النامية والفقيرة.
- واستنادا إلى الأدلة الاقتصادية توحي البحوث على المستوى الكلي بأن رأس المال الصحي يؤثر ايجابيا على الناتج الكلي، وتتضح روابط الصحة بالناتج المحلي، حيث أن" العمال الذين يتمتعون بصحة جيدة أكثر إنتاجية من العمال المشابهين لهم في نواح أخرى .
- إن الاستثمار في الصحة كما يعد سبيلا لدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، يعد كذلك أولوية في برامج تقليص الفقر في البلدان متدنية الدخل ، ولكن بسبب شح الموارد فان البلدان الفقيرة عاجزة عن تخصيص ما يلزم من إنفاق على الصحة إذ تظل تخصيصاتها جد متواضعة.

ومن النتائج الهامة التي لابد من الوقوف عليها من خلال تحليل النظام التعليمي في الجزائر نذكر:

-تعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت براس المال البشري وذلك بتخصيص مبالغ وميزانيات، نقول انهما مقبولة لتحسين مستويات النفقات العمومية على التعليم بمختلف انواعه ورغم هذه المجهودات المبذولة الا انها مازال تنتظرها تحديات كبيرة لبلوغ المستوى المنشود.

- ووقاية لتأكل رأس المال البشري لما لمستوى التعليم والتدريب من آثار فعالة على معدلات النمو الاقتصادي قامت العديد من الدول بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تنمية اصلاح منظومتها التربوية، في هذا السياق انفقت الجزائر نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام على التعليم، وكانت قادرة على تحسين الولوج العادل للتعليم على المستويات بالرغم من ان هذا الاهتمام جاء متأخرا .
- إن زيادة الاقبال على التعليم الذي لاحظناه من خلال تحليانا للنظام التعليمي في الجزائر يتطلب بالضرورة زيادة الانفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير ابنية مدرسية ومعلمين واجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ونظرا لارتفاع الأسعار ايضا فالدولة مكلفة بضرورة توفير الانفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته الداخلية والخارجية.
- ساهم الرأس المال البشري المتراكم بفضل الاستثمارات التعليمية المبذولة في الجزائر في النمو الاقتصادي خلال الفترة الدراسة 2005-2013 مساهمة ايجابية.
- لا شك أنّ الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين الوضع الصحي على مدار العشرية الأولى من الألفية الثالثة جد معتبرة، وهو ما جسدته الإعتمادات المعتبرة المخصصة لهذا القطاع ضمن مختلف المخططات والبرامج التنموية والتي ما فتئت تتضاعف من سنة إلى أخر ، الا ولسوء الحظ لم تذر هده الجهود بنتائج ايجابية لضعف النتائج المحققة مقارنة إلى حجم الإمكانيات المرصودة.
- من خلال تتبع تطور مختلف المؤشرات الصحة في الجزائر خلال المدة الزمنية 2005-2013، يتضح بجلاء الارتفاع المستمر الذي عرفته مختلف تلك المؤشرات وهو ما يعكس في جانب منه أهمية الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تقليل مظاهر الفقر وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة ، إلاّ أنّها تبقى غير كافية.

وصفوة القول يمكن القول أن تنمية العنصر البشري تؤدي دورا فاعلا في التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهم تعد تبادلية، اذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دورًا ايجابيًا في التنمية البشرية.

ومن هنا يتبين لنا أن الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته من خلال توفير كل من تعليم فعال ورعاية صحية يؤدي حتما إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتطويرها.

ومن هنا نكون قد خلصنا إلى الإجابة حول إشكالية الدراسة المذكورة أنفا.

التوصيات:

- التأكيد على اهمية التعليم بشجيع الافراد على الانتساب له كونه يساهم في اكسابهم مهارات وتأهيل عالي تحتاجه عملية التنمية.
- الاهتمام المستمرين بالباحثين والطلبة المتفوقين في كل التخصصات، وتمكينهم على من الاستفادة من تربصات وبرامج تدريبية بالخارج لزيادة معارفهم.يجب ان تكون تنمية رأس المال البشري موجهة لأغراض عملية وملائمة لتلبية حاجات المجتمع.
- تبني الحكومة لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم وتنمية الموارد البشرية.
- الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بمختلف مراحلها وتطوير البحث العلمي والتطوير من أجل تحقيق الإبداع والابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية..
- الاهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية.
- زيادة توفير فرص التعليم (وذلك من خلال توفير التعليم مجانا).
- الاهتمام بدعم الدورات التدريبية للكوادر...
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال تنمية الموارد البشرية

آفاق الدراسة:

حاولت من خلال هذه الدراسة إبراز دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على الجزائر كتجربة ناجحة في هذا المجال ، التي أرجو أن الكون قد وفقت في الإلمام بجوانبها على الوجه المرضي، كما أقترح بعض المواضيع كانطلاقة لدراسات جديدة مثل:

- دور الانفاق على التعليم في التنمية الاقتصادية.
- العائد من الصحة ودورها في التنمية المستدامة.

I. الكتب

1. أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف الفقاس، التنمية الاقتصادية ومشاكلها- مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعية، الاسكندرية، 2015.
2. أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
3. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية – نظريات – نماذج- استراتيجيات- ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012
4. باسمة محمد صادق الشيبي، اسيل عوض عبد الحميد دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع اشارة الى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل.
5. جيمس جواتيني و ريتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي :الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999
6. حبيب كميل وحاتم البني، دراسات في الانماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 1997،ص ص 17-18.
7. خالد عبد الرحيم الليتي ، إدارة الموارد البشرية ، دار وائل ، عمان ،2005
8. عاطف مضار،صناعة المسار الوظيفي، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، مركز الخبرات المهنية الإدارة، القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب ، 1995
9. عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 278-282.
10. عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004
11. عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث
12. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000
13. محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998
14. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل، عمان، 2007
15. منذر المصري، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الأردن، 1998
16. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2006 .

II. الرسائل الأطروحات:

17. بشيري فايزة، بوترعة باتول،دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة رأس المال البشري دراسة ميدانية بمجمع صيدال، فرع فرمال –قسنطينة–،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، –جامعة – قسنطينة،2013

18. بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009.

19. بن قوية المختار، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص " :اقتصاد كمي" ،جامعة الجزائر ،2006

20. حمد الصالح قريشي، تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية : دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف و الرافعات مذكرة رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2005.

21. خامت سعدية ، عجو نورة، تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحيّة العمومية في الجزائر، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة،2011-2012.

22. نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس –سطيف–،2013.

23. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة– ، 2013-2014

24. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

25. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة :الجزائر، مصر ، السعودية– دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2013-2014.

III. الملتقيات والمؤتمرات

26. بودلالي علي، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر تلمسان، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر.

27. سراج وهيبة، ستي عبد الحميد، أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري ،الملتقى الدولي الخامس حول :رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13-14 ديسمبر 2011

28. سميرة عبد الصمد، :مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية بالملتقى الدولي حول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

29. عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف .

30. مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقي العلمي الدولي حول : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف – الجزائر، خلال الفترة من27-28 نوفمبر ، 2007

31. محمد أليفي، فرعون أمحمد، الاستثمار ي رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة ، ورقة عمل إلى الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة الجزائر، المسيلة، 14-15،افريل، 2009

32. محمد عزت عبد الموجود، بعض منهجيات اقتصاديات التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية، قطر – الدوحة،1991

33. ورقة عمل في الاستثمار في رأس المال البشري ، مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2007 .

34. نعيمة بارك، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة كأداة لتحقيق رأس المال الفكري في الجزائر – الواقع والمأمول- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس العدد – 12 جوان . 2014 .

35. كتوش، فورين، التجربة الماليزية في التنمية البشرية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات اقليمية4(10).

IV. المواقع الالكترونية

36.نافز أيوب محمد علي احمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم على الموقع : www.qou.edu/arabic/researchProgram

37 .Marè Nouchi, croissance –histoire èconomique-,èdition Hazan, paris,1990: . Source http://www.oujdacity.net/national-article-84243-ar